الجرائم والعقوبات في مستعمرة كينيا
في ضوء وثائق وزارة المستعمرات البريطانية
(١٩٢٠ – ١٩٣٨)

د. محمد رجب ذكي تمام

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية

الملخص:

تُعدّ دراسة التاريخ مدخلًا مهمًا لمعالجة موضوع الجرائم والعقوبات في تاريخ المجتمعات البشرية؛ حيث تمكننا دراسة الجرائم والعقوبات من المنظور التاريخي من فهم الأسباب الجذرية للجريمة، وتطور الأساليب الجنائية والسياسات العقابية إزاءها، وكيف تأثرت الجرائم والعقوبات بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع.

ضمن هذا السياق يأتي اختيار موضوع "**الجرائم والعقوبات في مستعمرة كينيا في ضوء وثائق وزارة المستعمرات البريطانية (١٩٢٠ – ١٩٣٨)**" ذلك أن دراسة تاريخ الجرائم والعقوبات في المجتمع الكيني خلال الفترة المحددة للبحث تُظهر كيف استخدمت السلطات الاستعمارية البريطانية القوانين والنظم الجنائية لقمع السكان الأصليين والحفاظ على سيطرتها، وكيف أدت إلى معاناة الشعب الكيني.

الكلمات المفتاحية: الجرائم والعقوبات، مستعمرة كينيا، السياسة العقابية البريطانية، المستعمرات الأفريقية.

Summary:

The study of history is an important introduction to understanding the issue of crimes and punishments in the history of human societies. Studying crimes and punishments from a historical perspective enables us to understand the root causes of crime, the development of criminal methods and punitive policies regarding them, and how crimes and punishments were affected by the social, political and economic changes prevailing in society.

Within this context comes the choice of the topic "**Crimes and Punishments in the Colony of Kenya in Light of the Documents of the British Colonial Office (1920 - 1938)**" because the study of the history of crimes and punishments in Kenyan society during the period specified for the research shows how the British colonial authorities used laws and criminal systems to oppress the indigenous people and preserve On its control, and how it led to the suffering of the Kenyan people.**Keywords:** Comoros in the Islamic era, Indian Ocean islands in the Islamic era, East African coast.

Key Words: Crimes and punishments, the colony of Kenya, British penal policy, African colonies.

مقدمة:

تُعدّ دراسة التاريخ مدخلًا مهمًا لمعالجة موضوع الجرائم والعقوبات في تاريخ المجتمعات البشرية؛ حيث تمكننا دراسة الجرائم والعقوبات من المنظور التاريخي من فهم الأسباب الجذرية للجريمة، وتطور الأساليب الجنائية والسياسات العقابية إزاءها، وكيف تأثرت الجرائم والعقوبات بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع.

ضمن هذا السياق يأتي اختيار موضوع "**الجرائم والعقوبات في مستعمرة كينيا في ضوء وثائق وزارة المستعمرات البريطانية (١٩٢٠ – ١٩٣٨)**" ذلك أن دراسة تاريخ الجرائم والعقوبات في المجتمع الكيني خلال الفترة المحددة للبحث تُظهر كيف استخدمت السلطات الاستعمارية البريطانية القوانين والنظم الجنائية لقمع السكان الأصليين والحفاظ على سيطرتها، وكيف أدت إلى معاناة الشعب الكيني.

وتسعى دراسة الجرائم والعقوبات في مستعمرة كينيا في الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٨ للكشف عن أسباب الجريمة في مستعمرة كينيا البريطانية، وما مدى مسئولية الأفارقة الكينيين والإدارة البريطانية في ظهور تلك الجرائم؟ وماهية تعريف المستعمر للجريمة؟ خاصة في ظل حرص بريطانيا على تحقيق أهدافها الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية مما دفعها لتجريم كثير من أفعال الكينيين وأنشطة حياتهم اليومية، وفرض العقوبات الرادعة عليهم من أجل توطيد الحكم الاستعماري في تلك البلاد. وتهدف الدراسة أيضا إلى التعرف على ماهية السياسة القضائية والعقابية في تلك المستعمرة، ومدى تحدي الكينيين لسلطة الاستعمار البريطاني، وماهية نجاح الإدارة البريطانية في مكافحة الجريمة وتحقيق العدالة في مستعمرة كينيا في تلك الفترة الزمنية؟

واعتمدت الدراسة على عدد من التقارير الوثائقية التي صدرت عن وزارة المستعمرات البريطانية Colonal Office (CO)، والتي تناولت مجمل الأوضاع في مستعمرة كينيا، ومنها؛ إحصائيات بالجرائم والمحاكم والسجون والتشريعات القانونية، والتي صدرت بشكل سنوي. وحملت هذه التقارير خلال فترة لبحث عنوانين؛ الأول: Colonial Reports Annual: Colony and Protectorate

of Kenya، وقد غطت هذا التقرير الفترة ما بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٠، وسوف يشار إليه بهذا الاختصار (CRACPK)

أما عنوان التقرير الثاني فهو: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate، وقد غطى هذا التقرير الفترة ما بين عامي ١٩٣١ و١٩٣٨، وسوف يشار إليه بهذا الاختصار (ARSEPPKCP).

أما عن أسباب اختيار الفترة الزمنية لهذه الدراسة، فتم اختيار عام ١٩٢٠ كبداية للدراسة؛ لأن هذا العام شهد تحويل كينيا من محمية إلى مستعمرة، وترتب على ذلك تغير الوضع القانوني وإصدار قوانين جديدة. أما اختيار عام ١٩٣٨ ليكون حدًا فاصلًا تنتهي عنده الدراسة فيرجع إلى أنه بحلول العام التالي اندلعت الحرب العالمية الثانية التي شغلت القوي الاستعمارية –ومنها بريطانيا– وبالتالي توقفت التقارير الخاصة بأوضاع المستعمرات، سيما فيما يتعلق بمسألة تقصي الجرائم والعقوبات.

وسوف تتناول هذه الدراسة في البداية التعريف بمستعمرة كينيا، ومفهوم الجريمة، ثم صور الجريمة في مستعمرة كينيا ومسبباتها، والعقوبات التي أقرتها الإدارة الاستعمارية، ثم المؤسسات العقابية في مستعمرة كينيا، وموقف الكينيين من العقوبات المفروضة، وأخيرًا تقييم دور الإدارة الاستعمارية في مكافحة الجريمة وتقدير العقوبة.

تمهيد– التعريف بمستعمرة كينيا، ومفهوم الجريمة.

تقع كينيا ضمن دول شرق أفريقيا، ويطلق اصطلاح (شرق أفريقيا) على أوغندا وكينيا وتنجانيقا والجزر المقابلة في المحيط الهندي، وتقع كينيا على خط الاستواء، ولها حدود مع خمس دول هي: الصومال من الشرق، والمحيط الهندي من الجنوب الشرقي، وإثيوبيا شمالًا، وجنوب السودان من الشمال الغربي، وأوغندا غربًا، وتنزانيا جنوبًا.

بدأ نشاط بريطانيا في شرق أفريقيا عن طريق شركة شرق أفريقيا البريطانية، والتي كانت تقوم بإدارة الأنشطة كافة في كينيا حتى عام ١٨٩٤م، وبعد تنازل الشركة للحكومة البريطانية عن مناطق نفوذها تولت الحكومة البريطانية إدارة محمية شرق أفريقيا رسميًا في عام ١٨٩٥، ومدت نفوذها وتمكنت من توسع سيطرتها في المنطقة الواسعة الممتدة من ممباسا على الساحل حتى بحيرة فكتوريا – إلى كينيا الحالية– كما حل البريطانيون في شرق أفريقيا محل الألمان بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى، وظلت تلك المساحة تعرف باسم محمية شرق أفريقيا البريطانية لمدة ٢٥ عامًا؛ أي ما بين عامي ١٨٩٥– ١٩٢٠[١]. وفي ٢٣ يوليو عام ١٩٢٠ وبموجب المادة ٢ من قانون الاستيطان البريطاني أعيد تسمية كينيا وأصبحت تعرف باسم مستعمرة كينيا، وبذلك تغير وضعها من محمية إلى مستعمرة[٢]. وسعت بريطانيا منذ استعمارها لكينيا إلى استغلال الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتمزيق القبائل الكينية وتفتيت وحدة أراضيها، وجلب المستوطنين البيض لفرض سيطرتها وضمان بقائها أطول فترة ممكنة.

ولقد تميز المجتمع الكيني بالتعدد الإثني والثقافي واللغوي والديني، وغالبية السكان في كينيا من الأفارقة السود، إضافة إلى أعداد قليلة من الآسيويين، والعرب، والأوروبيين، وينتمي الأفارقة السود لأكثر من ثلاثين مجموعة عرقية، قُسموا إلى مجموعات رئيسة هي: البانتو، والنيليين والكوشيين، واتسمت كينيا بالتعددية القبلية؛ فعلى سبيل المثال توجد قبائل النشاجا والمساي والتُركانا والكيكويو، وكانت القبائل الكينية تعيش بسلام دون أية حروب على أسس عرقية، باستثناء بعض الصراعات من

أجل الحصول على الماء والكلأ في بعض المناطق، وكانت القبيلة في المقام الأول الداعم لسيطرة النظام في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية[٣].

ومن أهم القبائل الكينية قبيلة لوهيا ويمثل أفرادها ثالث أكبر تجمع سكاني في كينيا، وفى إقليم نيانزا تعيش قبيلة لو التي عملت بالرعى، وقبيلة جيسي التي عملت بالزراعة، وفي الإقليم الشرقي تعيش قبائل الكامبا والميرو والأمبو[٤] أما قبيلة الكيكويو فقد تمركزت في الإقليم الأوسط الذي يمثل السفوح الشرقية المتعرجة لسلسلة جبال أبردير، وأراضيها صالحة لزراعة الشاي والبن، وتعد أكبر تجمع سكاني في كينيا، وهي أكبر مجموعة تمثل سلالة البانتو، ولقد عملت فى زراعة الأرض، كما عمل بعض الكيكويو فى العاصمة نيروبى فى بعض الأعمال الأخرى غير الزراعة. واتجه بعضهم للعمل فى أرض المستعمرين البيض. والكيكويو أكثر القبائل التى تعرضت لطغيان واستبداد المستعمر الذي احتل أراضيهم وطردهم من جنتهم الكينية التي كانوا يطلقون عليها (الأرض العالية) المزدهرة بأشجار البن. وقد هب الكيكويو في ثورات عدة ضد الاستعمار لاسترداد أراضيهم المسلوبة[٥].

أما عن تعريف مصطلح الجريمة فقد أشارت دائرة المعارف البريطانية إلى أن الجريمة هي ارتكاب فعل متعمد يعد عادةً ضارًا أو خطيرًا بالنسبة للمجتمع، وهذه الأفعال محددة ومحظورة ويعاقب عليها القانون الجنائي[٦]. أما العقوبة في اللغة فهي مصدر عاقبت معاقبة وعقابًا، والاسم عقوبة، وعقب كل شيء آخره، والعقبى جزاء الأمور، وسميت عقوبة لأنها تعقب الجريمة[٧].

وكان للاستعمار البريطاني دور في تجريم الحياة الاجتماعية اليومية للأفارقة من خلال تحديد مجموعة كبيرة من الجرائم والعقوبات وإدخال مؤسسات وممارسات عقابية جديدة في جميع أنحاء كينيا. وكانت العقوبة قبل مجيء الاستعمار جزءًا من نظام إصلاح الضرر؛ حيث كان على الجناة أن يدفعوا شكلاً من أشكال التعويض المادي للضحية أو أقاربها، بهدف استعادة "التوازن الاجتماعي" بدلاً من إكراه الأفراد أو معاقبتهم. ولم تكن السجون موجودة في شرق أفريقيا. وكانت العقوبات البدنية والتعذيب نادرة، وتستخدم في عدد محدود للغاية من الجرائم[٨]. وهكذا كانت العدالة التصالحية التي

تهدف للإصلاح بين الأطراف المتنازعة؛ النموذج المهيمن للعدالة الجنائية في المجتمعات الأفريقية التقليدية قبل العصر الاستعماري، ومنها المجتمع الكيني[٩].

أولًا- أسباب انتشار الجرائم في مستعمرة كينيا في الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٨.

١- سياسات الاستعمار البريطاني في كينيا

لم يكن الإنسان الإفريقي بطبعه يميل إلى العنف والجريمة، ولكن كانت هناك مجموعة من العوامل أسهمت نحو دفعه إلى مخالفة القوانين، ومقاومة المستعمر، والتعدي على ممتلكاته؛ يأتي في مقدمتها سياسات الاستعمار البريطاني في كينيا، وإفراطه في استخدام العنف والعقوبات المبالغ فيها، وتقييد حركة تنقل الأفارقة داخل بلادهم، والتضييق عليهم بالقوانين وتصاريح المرور، وفرض العمل الاجباري، علاوة على مصادرة أراضي القبائل الكينية لصالح المستوطنين الأوروبيين.

لقد كان الجلد بالسوط والضرب بالعصا هما الطريقتان المفضلتان للإدارة البريطانية الاستعمارية في معاقبة الأفارقة المخالفين للتعليمات والقرارات في مستعمرة كينيا؛ فقد رأت لجنة معاقبة السكان الأصليين في كينيا عام ١٩٢٣، أن الجلد "غير مكلف ماديًا، وأن المواطن الأصلي يجب معاقبته كطفل، وأن الجلد أسلوب فعال". على الرغم من أن استخدام أدوات وحشية في العقاب كسوط الجلد أو عصا القصب، كانت تؤدي إلى تمزيق جسد الضحية. وعلاوة على التعذيب فقد سُجن عدد كبير من الكينيين بسبب جرائم إدارية بسيطة[١٠].

واعتمدت الإدارة الاستعمارية أيضًا على مجموعة من التدابير لمواجهة مقاومة واعتداء الكينيين على المستوطنين الأوروبيين وممتلكاتهم، مثل العقوبات الجماعية وفرض الغرامات؛ حيث تم فرض الغرامات الجماعية بشكل عام بموجب قانون العقوبة الجماعية عام ١٩٣٠ في حالات سرقة المخازن أو جرائم القتل ضد الأوروبيين، ورأت الإدارة الاستعمارية أن القبيلة متهمة بالمسئولية الجماعية عن ارتكاب الجريمة أو إخفاء الأدلة التي يمكن أن تساعد في القبض على الجناة. وفُرضت العقوبات

الجماعية على أفراد القبيلة، مع وجوب دفعها نقدًا أو بتسليم عدد من الماشية. وكان هناك شعور واضح بين المسئولين الاستعماريين بفشل عقوبة السجن في قمع هذه الأشكال من الجرائم، وقرروا أن تكون العقوبات مصحوبة بغرامات جماعية كبيرة، وهكذا كانت سياسة الغرامات والمكافآت بمثابة رادع أقوى بكثير من أحكام السجن الطويلة(١١).

وفي عام ١٩٣٤ عندما اتُهم خمسة أفراد من قبيلة سامبورو Samburu بقتل ثيودور بوويز Theodore Powys –أحد الشباب الأوروبيين الذي توفي في ظروف غامضة– فُرضت غرامة جماعية باهظة قدرها ١٨٠٠٠ شلن على ١٠٠٠ على أفراد القبيلة بتهمة إخفاء الأدلة. وفي نهاية المطاف تمت الموافقة على العقوبة الجماعية، على الرغم من أن القاضي أقر في نتائج التحقيق بأن الشرطة لم تتمكن من إثبات أن السامبورو كانوا مسئولين فعليًا. وهكذا تم فرض الغرامة العقابية لمجرد افتراض أن الشرطة حصلت على القليل من الأدلة التي تثبت أن أبناء السامبورو كان لديهم بالضرورة أدلة أخرى أخفوها(١٢).

وسعت بريطانيا لتطبيق سياسة صارمة للسيطرة على تحركات الأفارقة، وتقييد المخالفين ومعاقبتهم، ومنحت ضباط الشرطة سلطة القبض على المتشردين الأفارقة في حالة عدم حصولهم على شهادة تسجيل كيباندي "Kipande" (وتعني قطعة باللغة السواحيلية)، بموجب قانون تسجيل السكان الأصليين؛ بسبب الإقامة غير القانونية خارج محمياتهم، أو التواجد بشكل غير قانوني في غير موطنهم لأكثر من ٤٨ ساعة دون عمل أو بدون تصريح صادر عن مفوض المقاطعة. وتم تطبيق هذه الإجراءات في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين للحفاظ على القانون والنظام داخل المستوطنات البيضاء وما حولها، فلم يُسمح للأفارقة الذين خضعوا لقواعد المرور بالخروج من محمياتهم دون الحصول على تصريح صادر عن مفوض المنطقة(١٣). وهكذا أصبح عدم حمل البطاقة جريمة، واستمر العمل بهذه القيود رغم مطالبة رؤساء المناطق الساحلية تعليق العمل بها بسبب صعوبات وظروف العمل في أقاليمهم(١٤).

وتعد قضية الأرض في كينيا من أهم القضايا التي كشفت قبح وسوء السياسات الاستعمارية البريطانية في فترة المحمية أو المستعمرة، فقد سعت بريطانيا منذ بدء استعمارها لكينيا إلى تحويل مُشكلة الأرض إلى قضية أسلحتها الأوراق وميدانها قاعات المحاكم.

وكانت الأراضي في كينيا مقسمة إلى أربعة أقسام من حيث الوضع القانوني، منها؛ أراضي التاج، وهي مخصصة للتوزيع على الأوروبيين في شكل منح أو إيجار، وأراضي الهضبة العليا ويحرم على غير الأوروبيين التملك فيها، وأراضي احتجاز الأفارقة، وهي معرضة للنزع والتضاؤل رغم ازدحامها بالسكان، علاوة على أراضي المنافع العامة. وتعد الأراضي المرتفعة **High Lands** خصبة التربة، وتمتاز بمناخ ملائم للإقامة، وكانت مفضلة بالنسبة للأوروبيين، وهى الأرض التي استولوا عليها، وسكنوها، أما الأراضي المنخفضة **Low Lands** فهي مناطق السهل الساحلي أو المديرية الشمالية، وأراضي التركانا، وهي أراضي غير خصبة، وصحراء جرداء، مناخها حار رطب، ويسكنها أعداد قليلة من الأفارقة(١٥).

استولى المستوطنون الأوروبيون على الأراضي الكينية منذ وصولهم عام ١٩٠٢، وفي عام ١٩١٥ اعترف قانون التاج البريطاني بحقوق السكان الأصليين في الأراضي المخصصة للكينيين، وفي عام ١٩٢٦ تم تخصيص المرتفعات البيضاء للأوروبيين، وكانت هذه المُرتفعات تتكون من أجزاء كبيرة من كيامبو وموارنجا، ومناطق شمال نيري ونانيوكي، ومساحات كبيرة من الأراضي في وادي ريفت، ومناطق في أقصى الغرب(١٦). واتسعت مساحة هذه الأراضي بصورة كبيرة عن حاجة الأوروبيين، في الوقت الذي حرم فيه الوطنيون من تملك الأرض، ولم تكن نسبة المستوطنين البيض تتعد 0.4 % عام ١٩٢٧(١٧)، وهكذا سيطر حوالي ٤٠ ألف أوروبي على ما يزيد على ١٦ ألف ميل مربع من أخصب الأراضي، وهو ما بلغ نسبته ٢٤ **%** من الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد، بينما ما تبقى امتلكه خمسة ملايين كيني(١٨).

وفي عام ١٩٣٨ صدر قانون صندوق أراضي السكان الأصليين، بالإضافة إلى تعديل قانون أراضي التاج في نفس العام من أجل تنفيذ توصيات لجنة الأراضي الكينية بخصوص المطالبات والاحتياجات المتعلقة بأراضي السكان الأصليين في كينيا(١٩).

٢- عوامل طبيعية.

تعد العوامل الطبيعية من أحد مسببات الجريمة في مستعمرة كينيا، فقد حدثت زيادة في الجريمة في عام ١٩٢٩ والتي يمكن تبريرها جزئيًا بسبب ظروف المجاعة التي حدثت في عدد من المناطق الأصلية خلال العام المذكور بفعل الجفاف وهجوم الجراد، ونتج عن ذلك زيادة كبيرة في حالات سرقة الماشية، والتي تفاقمت بسبب ظروف المجاعة، حتى إن الأهالي قاموا مضطرين بذبح الوحوش من أجل الحصول على الطعام(٢٠).

وظهرت "طبقة إجرامية" في كينيا بحلول ثلاثينيات القرن العشرين نتيجة الجفاف وما أعقبه من فترة الكساد الاقتصادي العالمي مما أسهم في زيادة الجريمة بين عامي ١٩٣٠ و١٩٣٦، وكانت هناك تغييرات ملحوظة في نمط الأحكام الصادرة؛ ففي خلال تلك الفترة وصلت نسبة المحكوم عليهم بالغرامة سنويًا ما بين ٦٠ و٦٩ **%** من المُدانين. وعندما كان الركود الاقتصادي في أسوأ حالاته في كينيا ارتفع عدد الأشخاص المدانين المسجونين بسبب عدم دفع الغرامات بشكل كبير، حيث بلغت أكثر من ٣٥ **%** من جميع المدانين في عام ١٩٣٣ و٣٤ في **%** في عام ١٩٣٦، مقارنة بنسبة ١١.٥ **%** فقط في عام ١٩٢٧. وهكذا تزامنت هذه الفترة مع زيادة عامة في مستوى الجريمة(٢١).

٣- الاعتبارات الاقتصادية للاستعمار.

مثلت الاعتبارات الاقتصادية للاستعمار في كينيا والحرص على تحقيق المكاسب والأرباح أحد أسباب الجريمة؛ حيث أدت تلك السياسات إلى بعض السلبيات والأضرار في المجتمع الكيني، وزادت

من معدلات الجريمة، ومثال لذلك عدم تجريم الحكومة الاستعمارية لتجارة المخدرات والخمور، فبالرغم من صدور تشريع بحظر تجارة المخدرات والخمور في عام ١٩١٥، لكنه لم يفعل مطلقًا، وتم استبداله بمرسوم آخر في عام ١٩٢١، واشترط التشريع الأخير الحصول على ترخيص لجامعي ومنتجي نبيذ النخيل، وكذلك بائعيه، ومنع النساء تمامًا من التجارة، كما سمح للسلطات المحلية بفرض قيود على ساعات تناول الخمور والمخدرات، كما منحها الإذن بإنشاء قاعات للخمور، وتم تطبيق تلك الإجراءات في مومباسا في عام ١٩٣٤[٢٢].

وبذلك أطلقت سلطات الاستعمار العنان لتجارة المشروبات الكحولية، واكتفت التشريعات بفرض الرسوم والضرائب على تجارتها ودخولها للبلاد خلال فترة العشرينات والثلاثينيات من القرن العشرين، على الرغم من تأثيرها الضار على السلوك وعلاقتها بزيادة معدلات الجريمة[٢٣].

وفي هذا الإطار أكد الفيلسوف الكيني هنري أوديرا أوروكا Henry Odera Oruka أن الجريمة لا تنبع من الشخص الذي يرتكبها، بل من بيئته الاجتماعية، لذلك فإن الجرائم المرتكبة هي مجرد انعكاسات سيئة للمجتمع عندما يفشل هذا المجتمع في تقديم التوجيه للأشخاص الذين يكافحون من أجل اتخاذ قرارات جيدة، وأكد أوروكا إن غالبية الجرائم المرتكبة هي دوافع من أجل تحقيق حاجة مالية أو نفسية، وهذه الدوافع أطلق عليها أوروكا اسم القوى الإجرامية، وقد نشأت من تجارب النضال في الحياة الأسرية، أو التمييز، أو الحواجز التعليمية، أو القمع، أو الوضع الاقتصادي الأكثر شيوعًا. وقد تفاقمت تلك التجارب خلال الحكم الاستعماري حيث سعى الأوروبيون إلى فرض العنصرية وإحراز التفوق الاقتصادي على الأفارقة[٢٤].

ومن ناحية أخرى كبل الاستعمار أيدي الوطنيين بعدد من الضرائب، وضيق عليهم سبل معيشتهم، وجعل من عبء الضرائب وسيلة لتحقيق أهدافه الاقتصادية، وليس أدل على ذلك من تصرح حاكم كينيا السير بيرسي جيرورد (١٩١٠ – ١٩١٣) Sir Percy Girourd " نحن نعد الضرائب الطريقة

الوحيدة لإجبار المواطن الأصلي على ترك أراضيه بغرض البحث عن عمل، وبهذه الطريقة فقط يمكن زيادة تكاليف المعيشة بالنسبة للمواطن"[٢٥].

وكانت أشد الضرائب وطأة على كاهل المواطن الكيني هي ضريبة الكوخ؛ إذ تم فرض الضرائب لأول مرة على الأفارقة لدفع تكاليف الإدارة. وكانت أول ضريبة في عام ١٩٠١ في مقاطعة الساحل وتم فرضها على جميع المساكن، وأصبحت معروفة شعبيًا باسم ضريبة الكوخ، وتم إدخال ضريبة الكوخ لاحقًا في كيكويولاند في عام ١٩٠٦ وتم دفعها بمعدل ثلاث روبيات، كما تم إدخال ضريبة الرأس وفُرضت على الشباب غير المتزوجين[٢٦]. وصدر مرسوم عام ١٩٣٠، والذي نص على دفع ضريبة الرأس من قبل سكان مقاطعة الحدود الشمالية دون تمييز بين السكان الأصليين وغير المواطنين[٢٧].

وطلبت الإدارة الاستعمارية من الرجال الأفارقة المتزوجين دفع ضريبة الأكواخ التي يسكنون فيها. وبحلول عام ١٩٠٨، أصبح مطلوبًا من الذكور غير المتزوجين الذين تزيد أعمارهم عن ١٦ عامًا دفع ضريبة الرأس، وكانت الدفعة الأولية لكل من الكوخ وضريبة الاقتراع ثلاث روبيات، وخلال الفترة من عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩١٨ ارتفع إجمالي الإيرادات المحصلة من ضرائب الكوخ وضرائب الاقتراع من ٩٤.٧٥٢ جنيهًا إسترلينيًا إلى ٢٧٥.٣١٨ جنيهًا إسترلينيًا. ومن أجل دفع الضرائب، أصبح على الأفارقة العمل للوفاء بالضرائب المرهقة[٢٨].

وصدر قانون عام ١٩٣٤، والذي نص على جمع ضريبتي الكواخ والرأس في قانون واحد شامل، وحدد طرق تحصيل الضريبة من السكان الأصليين[٢٩]. كما صدر مرسوم (تعديل) ضرائب الكواخ والرأس عام ١٩٣٦ ونص على أنه إذا كان المواطن الأصلي لديه زوجات أكثر من عدد الأكواخ التي يمتلكها، فيجب عليه دفع ضريبة عن كل زوجة، وإذا كان لديه أكواخ أكثر من الزوجات، فيجب عليه دفع ضريبة عن كل كوخ[٣٠].

٤- انخفاض المستوى المعيشي للوطنيين الأفارقة.

يُعزى جزء كبير من الجريمة إلى الظروف الاقتصادية في ظل الاستعمار، وما نجم عنها من بطالة، علاوة على ارتفاع أسعار جميع السلع وتدني الأجور(٣١)؛ ففي ظل الكساد المالي الكبير الذي أصاب العالم، أصبحت الحياة في المناطق الريفية الكينية أكثر صعوبة، وتم تخفيض الأجور إلى ٤٠ % فيما بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٥، وانخفض الطلب على العمالة في السكك الحديدية والمزارع، وأجبرت الظروف المعيشية والعمليات الاقتصادية والسياسية أولئك الذين تقل أعمارهم عن ستة عشر عامًا على البحث عن احتياجاتهم المالية بعيدًا عن وطنهم(٣٢).

وارتفع عدد السكان الأفارقة في نيروبي إلى ١٢٠٠٠ بحلول عام ١٩٢٠، وفي غضون عشر سنوات تضاعف عدد السكان ووصل إلى ٢٨٠٠٠، على الرغم من أنها لم تكن سوى مدينة متواضعة، ومن بين هؤلاء الآلاف، شق شباب أفارقة –وبعضهم لا يتجاوز عمره اثني عشر عامًا– طريقهم إلى نيروبي للعمل كخدم لدى الأوروبيين، وذلك بعد تبدد آمالهم في التعليم؛ فحتى عام ١٩٣١ قامت المدارس الحكومية بتعليم ١٪ فقط من الأطفال الأفارقة؛ وتسول عدد كبير من أولئك الأطفال في الشوارع، وتم القبض على ١٠٠٢ من المتشردين البالغين والأحداث في عام ١٩٣٢، واتجه عدد كبير للخدمة لدى البيض؛ بسبب الظروف الاقتصادية(٣٣).

كما أدت سياسات الحكومة الاستعمارية والقوانين القمعية المتعلقة بنقل ملكية الأراضي، والضرائب القسرية، وظروف السكن في نيروبي إلى تردي الأوضاع الاجتماعية؛ حيث هاجر العديد من النساء إلى المدينة وتحت ضغط الظروف المادية تحولن إلى ممارسة الجنس مقابل المال في عشرينيات القرن الماضي، وتجولت مجموعات العمال من مكان إلى آخر بحثًا عن عمل في المدن، وتزايدت حالات التشرد وجرائم السطو في عام ١٩٢٣(٣٤).

ثانيًا– أنواع الجرائم في مستعمرة كينيا في الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٨.

أشارت تقارير وزارة المستعمرات البريطانية إلى وجود بعض الجرائم في مستعمرة كينيا، والتي يمكن تصنيفها إلى؛ جرائم سياسية، واقتصادية، وإدارية، واجتماعية، علاوة على الجرائم ضد الممتلكات والأشخاص الأوروبيين.

١- الجرائم السياسية.

تعد جريمة الخيانة العظمي، والتحريض على غزو البلاد من أخطر الجرائم السياسية التي رصد لها المُشَرِّع في قانون العقوبات عقوبة مغلظة وهي الإعدام(٣٥)، ولقد نظرت السلطات الاستعمارية إلى الجرائم السياسية الأقل شأنًا في كينيا بقلق شديد، ورأت أنها تمثل تحديًا لشرعية الحكومة والموظفين البريطانيين، وخلال تلك الفترة، قامت السلطات بتقييد النشاط السياسي، وقمع حرية التعبير والتجمع في المستعمرة. كما شجعت موظفي الخدمة المدنية على إبلاغ السلطة التنفيذية بالجماعات التخريبية التي ينبغي حظرها. وصنفت المجرمين السياسيين إلى فئتين؛ الأفارقة المنتمون إلى منظمات تدافع عن حقوقهم السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، ولا سيما تلك التي تعمل داخل نطاق جمعية كيكويو المركزية، والأفارقة الذين يتمتعون بنفوذ سياسي قوي في كينيا(٣٦).

تأسست جمعية شباب الكيكويو عام ١٩٢١ تحت قيادة هاري ثوكو Harry Thuku – العامل في مصلحة التليفون – ثم تغير اسمها فيما بعد إلى جمعية شرق أفريقيا الوطنية East African National Associationوكان هدف تأسيس الجمعية هو الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية للشعب الكيني، وعقد ثوكو عدة اجتماعات وطالب بإعادة الحقوق السياسية والاقتصادية التي سلبت من الكينيين، ونادى بإنهاء سياسة الاستعمار البريطاني(٣٧).

في مارس عام ١٩٢٢، تم القبض على هاري ثوكو؛ بسبب تحريضه ضد سياسات العمل الإجباري وتصريح الهوية للأفارقة، وأدى اعتقاله إلى مظاهرة غاضبة بلغ عددها الآلاف، أطلقت الشرطة النار عليها، مما أسفر عن مقتل نحو عشرين شخصًا. وتم نفي ثوكو، وحظر جمعية شرق

أفريقيا، ولفتت تلك الأحداث نظر المسئولين والسياسيين البريطانيين بمخاطر السخط الأفريقي، وضرورة تجريم أية نشاطات سياسية(٣٨).

نتيجة ذلك؛ قامت السلطات الاستعمارية بتطبيق سياسة المضايقة ضد قادة المنظمات السياسية الأفريقية وفرض أقصى العقوبات عند تقديمهم إلى المحكمة. تم إرسال عدد متزايد من المعارضين السياسيين إلى السجن في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، في أعقاب سلسلة من الاجتماعات السياسية التي أحاطت بالجدل بين جمعية كيكويو المركزية. وفي عام ١٩٣٠ أصدرت المحكمة العليا، حكمها بالسجن لمدة عامين وغرامة مالية ضد جوزيف كانجيثي Joseph Kangethe، رئيس جمعية كيكويو المركزية، لحضور اجتماع غير قانوني، وأشار قضاة المحكمة العليا إلى الجريمة باعتبارها "تحديًا وقحًا ضد السلطة والحكومة"(٣٩).

وحرصت السلطات الاستعمارية في كينيا على تعديل قانون العقوبات في عام ١٩٣٨ لمعاقبة من يقوم بكتابة أو حيازة "منشورات مثيرة للفتنة"، ومنح القانون المعدل كل من القضاة، وضباط الشرطة صلاحيات كاملة لقمع المعارضين السياسيين. ومع تطور المعارضة السياسية الأفريقية في معظم الأراضي الاستعمارية البريطانية، ضغطت وزارة المستعمرات على الحكومة الكينية لجعل التشريع يتماشى مع قانون المستعمرات الأخرى، وتم تعريف المنشور التحريضي أنه أي كتاب أو صحيفة أو وثيقة تكشف عن نية إثارة الكراهية أو الازدراء أو إثارة السخط ضد شخص صاحب الجلالة، أو ورثته وخلفائه، أو حكومة المستعمرة، أو لإثارة السخط، أو الاستياء بين سكان المستعمرة، أو لتعزيز مشاعر سوء النية والعداء بين الطبقات المختلفة من سكان المستعمرة. وفرض القانون عقوبة صارمة على تلك الجرائم "التخريبية"؛ فعاقب المخالف لأول مرة بالحبس لمدة سنة واحدة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا، وعاقب العائد لنفس الجريمة بالسجن لمدة تصل إلى سنتين، كما تمتع القضاة بسلطة إخضاع بعض فئات المجرمين السياسيين لأوامر الترحيل، بالإضافة إلى عقوبة السجن المشدد في كثير من الأحيان(٤٠).

وفي أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، ناضل جومو كينياتا كينياتا Jomo Kenyatta (أمين عام جمعية كيكويو المركزية) لتنبيه الهيئات الإنسانية إلى القمع السياسي في المستعمرة، وصرح بهذه الكلمات: "أنا لا أقول فقط أن هناك فاشية بريطانية في المستعمرات، ولكن يمكنني أن أعطيكم حقائق وأمثلة؛ لكي تحكمون على ما إذا كان اليهود في ألمانيا يُعاملون بشكل أسوأ مما يتم معاملتنا به في المستعمرات"(٤١).

٢- الجرائم الاقتصادية.

رُصدت جرائم اقتصادية عدة في مستعمرة كينيا لعل أهمها؛ جريمة تزييف العملات، والموازين، ومخالفة الأسعار، فقد طبق قانون الأوزان والمقاييس، منذ عام ١٩٢٣، وبدأ التنفيذ في نيروبي ثم طُبق لاحقًا في مناطق أخرى من المستعمرة(٤٢)، وعُدل القانون عام ١٩٢٩، ونص التعديل على أن تتوافق وتتماثل الأوزان والمقاييس المعمول بها في المستعمرة مع الأوزان والمقاييس الواردة في القانون الإنجليزي، وعُدت مخالفة تلك القوانين جريمة عوقب مرتكبوها بعقوبات رادعة(٤٣).

ورصدت التقارير أشكالًا أخرى من الجرائم الاقتصادية المهنية والمتطورة؛ وشملت تلك الجرائم مخالفة لوائح مراقبة الأسعار، والتصنيع غير المشروع للعملات المعدنية المزيفة، وهذه الصناعة غير القانونية على الرغم من محدودية نطاقها، فقد تطورت وانتشرت بصورة كبيرة، ورأى القضاة أن مثل هذه الأشكال من الجرائم الاقتصادية المتطورة أصبحت شائعة للغاية في كينيا؛ لذلك فرضوا أحكامًا عقابية بالسجن لفترات تراوحت ما بين سبع إلى عشر سنوات(٤٤). ومن ناحية أخرى صدر تعديل لقانون الرسوم الجمركية لعام ١٩٣١، وفرض ضرائب على بيع بعض السلع الغذائية في الأسواق مثل الزبدة، وذلك بغرض زيادة تصديرها خارجيًا، وبلغت الضريبة ٢٥ سنتًا لكل رطل مباع في الأسوق المحلية، وتم القبض على الممتنعين عن السداد والمخالفين(٤٥).

كما كانت جريمة التهرب من دفع ضريبتي الكوخ (المسكن)، والرأس؛ أبرز الجرائم الاقتصادية في كينيا خلال فترة الدراسة، فبعد فرض ضريبة الكوخ، بدأ مفوضو المقاطعات في جمع تلك الضريبة

مستخدمين في ذلك الشرطة لجمعها بالقوة، واعتقال المتخلفين عن السداد، رغم اعتراض المفتش العام للشرطة في عام ١٩٠٦، والذي رأى أن تلك التكاليف ليس من واجبات الشرطة(٤٦).

وتم دفع ضريبة الكوخ في بعض مقاطعات كينيا بمبلغ ثلاث روبيات سنويًا عام ١٩٠٦ ثم زادت إلى خمس روبيات عام ١٩١٥، ووصلت إلى ست عشرة عام ١٩٢١، وبينما كانت الضرائب ترتفع بسرعة كبيرة، ظلت رواتب العمال إما ثابتة أو انخفضت في بعض الأحيان. ففي عام ١٩٢١، انخفضت الرواتب بمقدار الثلث بينما ظلت الضرائب على حالها، ونظرًا لأن راتب العامل كان خمس روبيات، فقد أجبرت الزيادات في ضرائب الكوخ والرأس؛ الرجال على البحث عن عمل لمدة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر للوفاء بالتزاماتهم الضريبية(٤٧).

وفي عام ١٩٣٤ صدر القانون رقم ٤٠، والذي جمع قانون ضريبة الكوخ وضريبة الرأس في قانون واحد، بغرض إجبار المواطنين على الالتزام بدفع الضريبتين، وغلظ جريمة التهرب من الدفع(٤٨). وألزم القانون جميع المواطنين بدفع ضريبة الكوخ، وألزم المتزوج بأكثر من زوجة دفع ضريبة عن كل زوجة، وفرض على من يمتلك أكثر من كوخ، دفع ضريبة عن كل كوخ، ورغم سماح القانون بإعفاء الأشخاص غير القادرين على الدفع، إلا أنه نص على دفع النساء صاحبات الأكواخ القادرات ماديًا على سداد الضريبة، ومنحت المحكمة صلاحية سداد الضريبة المستحقة كلها أو أي جزء منها إذا أثبت المتخلف أنه ليس لديه الوسائل الكافية للسداد(٤٩).

ورغم المطالبات المحلية بإعفاء النساء من ضريبة الكوخ؛ رفضت وزارة المستعمرات البريطانية ذلك، وأكدت أن دفعها يقع على عاتق زوجها في معظم الحالات، أما الأرامل فلأنهن يحتفظن بممتلكات أزواجهن المتوفين؛ فيجب عليهن دفع ضريبة الأكواخ التي يعيشون فيها(٥٠).

ومن الجرائم الاقتصادية أيضًا جريمة عدم حمل تصريح العمل، وعرف ذلك بقانون تسجيل السكان الأصليين، وقُرر ذلك القانون خلال الحرب العالمية الأولى، وطُبق في كينيا في عام ١٩٢٠. وبموجب ذلك القانون، كان على الأفارقة الذين يغادرون مقاطعاتهم للبحث عن عمل أن يحملوا بطاقة

يمكن من خلالها تسجيل وضعهم الوظيفي، وبدونها لا يمكن توظيف أي مواطن أفريقي، وعُدّ عدم حمل تصريح العمل جريمة(٥١).

وطالب التشريع الأفارقة الذكور الذين تزيد أعمارهم عن ١٦ عامًا أن يحملوا لوحة معدنية تحتوي على شهادة تسجيل العمل الخاصة بهم كلما غادروا مقاطعتهم. وأظهرت شهادة تسجيل العمل (تصريح العمل) والتي عرفت باسم كيباندي، وضعهم الوظيفي، بما في ذلك أسماء وعناوين أصحاب العمل، وتاريخ التوظيف، والأجور، وكان الجزء الأكثر أهمية في الشهادة هو القسم الذي يبين ما إذا كان الفرد يعمل، أو أنه أكمل عقده. وتعرض الهاربون من تنفيذ القانون، والذين أوقفتهم الشرطة لغرامات تصل إلى ١٥٠ شلنًا والاحتجاز لمدة ستة أشهر إذا لم يتمكنوا من تقديم شهادة تسجيل العمل الخاص بهم، أو إذا كانت أوراقهم غير سليمة. وانخفض عدد المخالفين من ١٢٢٨ من أصل ١٩٤.٧٥٠ أفريقيًا مسجلاً في ديسمبر ١٩٢٠ إلى ٥١٦ بحلول ديسمبر ١٩٢١(٥٢).

وفي الحقيقة كانت الإدارة غير قادرة على إنفاذ قوانين العمل، كما كانت قوة الشرطة غير كافيه، وفي عام ١٩٢٦ اعترف كبير المفوضين سبايسر R. G. B. Spicer بأن الوضع غير منتظم، وطلب من إدارة الشئون المحلية أموالاً لتمويل الموظفين الإضافيين الذين كانت هناك حاجة إليهم لمحاولة تنفيذ القانون. وبسبب تأخر الدعم لم يكن هناك سوى ٥٤٣ تسجيلًا في عام ١٩٢٦، وكان هذا بمثابة تحسن كبير مقارنة بعام ١٩٢٥ الذي لم يشهد أية حالة تسجيل، وعندما قدمت الإدارة الأموال لدعم أعمال الشرطة لتنفيذ القانون عام ١٩٢٧؛ شهد ذلك العام ٦٥٨٢ تسجيلًا في المدينة، وعلى الرغم من أن الإدارة هي التي قامت بمراقبة التشريع وإنفاذه، إلا أنه وجدت حالات كثيرة مخالفة مثلت أمام المحكمة بتهمة جريمة عدم حمل تصاريح العمل(٥٣).

وتأكيدًا لحرص الإدارة البريطانية على إنفاذ قوانين العمل أصدرت قانون رقم ١١ لعام ١٩٢٩، والذى فرض على أصحاب العمل تسجيل الموظفين الموجودين في خدمتهم، ونص القانون على إصدار بطاقة عمل شخصية للخدم، عند تسجيلهم، شملت بيانات الموظف، ووضحت نصوص

القانون عدم جواز توظيف أية خادم غير مسجل، ورصدت العقوبات المنصوص عليها في حالة مخالفة القانون من قبل أصحاب العمل أو الخدم[٥٤].

٣- الجرائم ذات الطابع الإداري.

من الجرائم ذات الطابع الإداري التي انتشرت في مستعمرة كينيا عام ١٩٢٧؛ جرائم تزوير الطوابع، ومخالفة قوانين المقاطعة والطرق والمرور[٥٥]. فقد صدر قانون توحيد الطوابع واستخدام نظام النقش لمنع جريمة الاحتيال وتزييف الطوابع، وسرقة الإيرادات منذ عام ١٩٢٣[٥٦].

وفي عام ١٩٢٩ بلغ عدد جرائم المخالفات الإدارية لقوانين المقاطعات ٥٢٥٥ مخالفة، وفي عام ١٩٣٠ بلغت ٨٢٧٦ بزيادة قدرها ٣٠٢١ مخالفة. أما مخالفات قانون المرور والطرق السريعة فقد بلغ عددها ١٠٩٤٨ في عام ١٩٣٠[٥٧]. في حين أن مخالفات قانون المرور بلغت ١٤٨٥ مخالفة عام ١٩٣٧[٥٨].

أما عن جريمة مخالفة قانون المياه ١٩٢٩؛ فقد نص قانون المياه رقم ٣٥ على استخدام المياه والحفاظ عليها وتنظيم إمدادات المياه والري والصرف في مستعمرة كينيا، ونص على أن ملكية جميع المسطحات المائية الطبيعية تابعة لإدارة حكومة جلالة ملك بريطانيا، وأُنشئت بموجب القانون هيئة مراقبة تسمى "مجلس المياه" بغرض منح حقوق المياه وفقا لأحكام القانون، ونص القانون أيضًا على أحكام مفصلة لمبادئ العلاقة بين الحكومة باعتبارها مانحة حقوق المياه وأصحاب التراخيص كمستخدمين للمياه. ونص القانون أيضًا على فرض عقوبات على الجرائم المخالفة لأحكامه[٥٩].

ومن ناحية أخرى أصبح عدد كبير من الكينيين تحت طاولة القانون دفاعًا عن ملكية أراضيهم، ووجهت لهم اتهامات مخالفة قانون صندوق أراضي السكان الأصليين، وقانون أراضي التاج؛ حيث صدر قانون صندوق أراضي السكان الأصليين عام ١٩٣٠، والذي نص على إنشاء مجلس تنمية أراضي السكان الأصليين، وأعلن أن جميع الأراضي في المحميات المحلية وجميع المسائل المتعلقة

بالأراضي خاضعة لإدارة ومراقبة هذا المجلس، وتمت إدارة جميع الأراضي في كل منطقة إدارية توجد بها محمية محلية واحدة أو أكثر. كما تم إنشاء مجلس استشاري للأراضي، وأصبح على مجلس تنمية الأراضي الأصلية استشارة المجلس الاستشاري بشأن المسائل التي تؤثر على هذه المحميات المحلية، مع اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستبعاد أية أرض مطلوبة لأغراض عامة معينة، مع تقديم التعويض المستحق في مثل هذه الحالات(٦٠).

كما صدر تعديل لقانون صندوق أراضي السكان الأصليين عام ١٩٣٨، بالإضافة إلى تعديل قانون أراضي التاج، وذلك من أجل تنفيذ توصيات لجنة الأراضي الكينية، والتي تم تعيينها لتقديم تقرير عن الاحتياجات المتعلقة بأراضي السكان الأصليين في كينيا(٦١).

وسعت الحكومة إلى إيجاد آليات للسيطرة على حركة الأفارقة داخل الريف، وكذلك إعادة توجيه الهجرة من المناطق الحضرية إلى المحميات الريفية. ولم يكن قانون التشرد هو التشريع الوحيد الذي تم تطويره للسيطرة على تحركات العمالة الأفريقية. لذلك حرص قانون السادة والخدم لعام ١٩٠٦، وقانون تسجيل السكان الأصليين لعام ١٩١٥ إلى إعادة العمالة الأفريقية إلى المناطق الريفية، فضلاً عن التحكم في حركة العمال الأفارقة وسلوكهم منذ السنوات الأولى من الحكم الاستعماري(٦٢).

وهكذا أنشأت الدولة الاستعمارية حزمة قانونية معقدة لتنظيم وتقييد ومعاقبة حركة التنقل بين المقاطعات، وقام ضباط الشرطة بموجب تلك القوانين باعتقال الأفارقة المتجولين وتقديمهم إلى المحكمة بتهمة التشرد، ومخالفة قانون تسجيل السكان الأصليين، ومخالفة لوائح البلدات المختلفة(٦٣). وفي عام ١٩٣٧ تمت محاكمة أكثر من ٦٠٠٠ أفريقي بسبب إقامتهم في بلدات دون تصريح وعدم إبراز تصريح مرور، وما يقرب من ٤٠٠٠ بسبب مخالفات قانون تسجيل السكان الأصليين(٦٤).

٤- الجرائم ذات الطابع الاجتماعي (السرقة والسطو، التشرد، الزنا والاغتصاب، القتل).

شملت الجرائم ذات الطابع الاجتماعي في مستعمرة كينيا جرائم عدة منها؛ جريمة السرقة والسطو، وجريمة التشرد، وجريمة الزنا والاغتصاب، وجريمة القتل. وبرزت جريمة السطو والسرقة في إحصائيات الجرائم في مستعمرة كينيا من حيث عدد الحالات المسجلة وعدد المدانين[٦٥].

ورغم كثرة جرائم السرقة في عام ١٩٢٦ إلا أنه تم القبض على ٣٨ % فقط من حالات السرقة المُبلغ عنها، وبحلول عام ١٩٢٧، ارتفع الرقم إلى ٦٩ % وتحسن الوضع بفضل انتشار الدوريات الليلية في المزارع، وملاحقة الجناة[٦٦]. وبلغ عدد قضايا التثبيت بغرض السرقة ٦٥٩ قضية في عام ١٩٢٩، وأدين خلالها ٨٦٧ شخصًا[٦٧].

في حين بلغت حالات سرقة المخازن ٩١٧ حالة في عام ١٩٢٩، ثم تناقصت عام ١٩٣٠ إلى ٧٨٧[٦٨]. ويعود السبب في زيادة حالات السرقة والسطو بشكل رئيس إلى تأثير البطالة العامة في جميع أنحاء المستعمرة والناتج عن حالة الكساد المالي الذي أصاب الحياة الاقتصادية بشكل عام. وبلغت إجمالي القيمة المعلنة للممتلكات المسروقة ٣٠٨.٠٨٣ شلنًا تم استرداد ١١٥.٦٢٦ أي ٣٧ %[٦٩]. ثم تناقص هذا الرقم في عام ١٩٣٤ ليصبح ٢٧٩.٢٦٧ شلنًا، وتم استرداد ٩٧.٩٤١ أي ٣٥ %[٧٠]، ثم عاد للزيادة من جديد ليصل إلى ٣٠٦.٤٧٥ شلنًا في إحصاءات عام ١٩٣٥، تم استرداد ١٧٨.٧٩٦ منها أي ٥٨ %[٧١].

أما فيما يتعلق بجريمة التشرد، فنشير بداية إلى أنه بحلول عشرينيات القرن العشرين صدر قانون التشرد الجديد لعام ١٩٢٠، والذي فرض عقوبات ميزت بين المتشردين البالغين والأحداث، وتم سجن المتشردين البالغين في حالة عدم شغلهم لعمل، وإذا لم يتوافر عمل يتم إعادتهم على الفور إلى المناطق الريفية. وفي واقع الأمر تم إجبار البالغين على العمل بموجب قانون التشرد لعام ١٩٢٠، بينما تم إعادة الأحداث على الفور إلى موطنهم، وإذا عاد أحد منهم للإجرام مرة ثانية وجهت إليه تهمة العودة إلى الإجرام، وتعرض للضرب بالعصا[٧٢].

لقد كان التشرد أمرًا واقعًا في الحياة الأفريقية في نيروبي، خاصة بعد الحرب العالمية الأولي؛ حيث كان الحصول على سكن أمرًا صعبًا. وشمل قانون التشرد أي شخص، وجد يسكن في أي شرفة أو مبنًى خارجيًا، أو مبنًى غير مأهول، أو في عربة، وليس لديه أي وسيلة للعيش(٧٣).

وعلى أية حال جعلت تلك القيود القانونية ترتيبات المعيشة غير قانونية لآلاف الأفارقة، الذين أقاموا في ساحات ومخازن وشرفات الأصدقاء، أو ناموا في حظائر غير آدمية حول المقاطعات، ومع ذلك، كانت هناك قوانين أكثر تهديدًا للعمال المؤقتين في مومباسا؛ لقد كان "البقاء داخل مومباسا لأكثر من سبعة أيام دون عمل بمثابة جريمة(٧٤). وهكذا جُرم الأفارقة لمجرد تردي أوضاعهم المعيشية التي تسبب فيها المستعمر، وسُنت القوانين لكي تكون العقوبات هي إجبار الأفارقة على العمل لدى البيض، وكان هذا العمل الضمان الوحيد لهم لكي يسلموا من التعقيدات والعقوبات المسلطة على رقابهم.

لقد أجبرت الظروف المعيشية والاقتصادية والسياسية أولئك الذين تقل أعمارهم عن ستة عشر عامًا على البحث عن سبل معيشتهم بعيدًا عن مقاطعاتهم. كما أن أولئك الأحداث الذين وجهت لهم السلطات البريطانية تهمة التشرد في نيروبي منذ مطلع القرن العشرين هم أبناء الطبقة العاطلة عن العمل في نيروبي، والتي عانت من الفقر في الريف، فضلاً عن أوجه القصور في المناطق الحضرية مثل نقص المساكن، وارتفاع تكاليف المعيشة، والافتقار إلى فرص العمل الدائمة(٧٥).

وأدى تضاعف عدد السكان الأفارقة في مدينة نيروبي من ١٢٠٠٠ عام ١٩٢٠ إلى ٢٨٠٠٠ عام ١٩٣٠ –على الرغم من أنها لم تكن سوى مدينة متواضعة– إلى زيادة أعداد المشردين. حيث لم يجد سوى القليل من هؤلاء الآلاف من الشباب (الذي كان بعضهم لا يتجاوز عمره اثني عشر عامًا) عملاً في نيروبي سوى كخدم في منازل الأسر الأوروبية والآسيوية، بينما عمل آخرون في الحكومة "ككناسين"، وبقي الآلاف دون عمل في الشوارع. وبموجب قانون التشرد؛ أصبح يخول لضابط الشرطة

دون أمر قضائي اعتقال أية شخص يطلب المساعدات أو يتجول دون عمل أو وسيلة معروفة لكسب الرزق(٧٦).

وأشار رئيس المفوضين المحليين، بي دي ألين P. de V. Allen، إلى أنه تم القبض على ١٠٠٢ من المُشردين البالغين والأحداث في عام ١٩٣٢، وهو ما يمثل زيادة عن السنوات السابقة. وفي عام ١٩٣٧ بلغ عدد من قُدموا للمحاكمة بتهمة التشرد أكثر من ١٢٤٥. وبررت السلطات الاستعمارية ارتفاع تلك الأعداد إلى العودة إلى الإجرام، والظروف الاقتصادية الصعبة في المقاطعات الأوروبية نتيجة الكساد العظيم، علاوة على تخفيض الأجور إلى ٤٠ في المائة وانخفاض الطلب على العمالة في السكك الحديدية والمزارع(٧٧).

وإزاء المخاوف العامة والإدارية بشأن ارتفاع معدلات الجريمة شكلت السلطات الاستعمارية "لجنة الجريمة" في عام ١٩٣٢، وهي لجنة مكونة من عدة إدارات بما في ذلك ضباط الشرطة والعمل والشئون المحلية. وألقت اللجنة نظرة فاحصة على جذور الجريمة في كينيا، بهدف تزويد الحكومة بالتقارير اللازمة لوقف موجة الاضطرابات الحضرية. ورأى أعضاء اللجنة أن قضية الأحداث هي الأخطر، وأن جرائم الأحداث في المناطق الحضرية كانت مرتبطة بشكل مباشر بالهجرة الأفريقية الناجمة عن الكساد الاقتصادي وانهيار "السلطة القبلية" في البيئة الريفية. وقدرت اللجنة أن عدد الأحداث في نيروبي يبلغ ٣٤٤٦ حدثًا، تتراوح أعمارهم بين العاشرة والخامسة عشرة؛ ومن بين هؤلاء، كان ثلثهم بدون رقابة أبوية و٢٩٧٤ بدون عمل دائم. وهكذا تشابكت أزمة العمل والنظام الاجتماعي(٧٨).

وفي أعقاب لجنة الجريمة جاءت لجنة جرائم الأحداث، برئاسة لافونتين S. H. La Fontaine ولجنة تشغيل الأحداث لعام ١٩٣٨. وقد اتفقت تحقيقات وتوصيات هذه اللجان مع النتائج التي توصلت إليها لجنة الجريمة، وأوصت السلطات البلدية بحماية الأحداث في نيروبي من العناصر الإجرامية. كما أدرك المسئولون أنه على الرغم من سعي الأفارقة إلى الحصول على عمل دائم، فإنهم

في حالة عدم وجود عمل فإنهم يتجهون إلى الإجرام. وقد أشار مفوض منطقة نيروبي تيسدال Tisdall إلى ضرورة تحديد القانون لسن الشباب المسموح لهم بالعمل. وهكذا أصبح الشباب الأحداث تحت وطأة قانون الأحداث وقانون التشرد(٧٩).

لم تكن جرائم السطو والسرقة والتشرد هي فقط التي نتجت عن السياسات الاستعمارية، فمنذ عشرينيات القرن الماضي ظهرت جريمة أخرى وهي الزنا أو (الجنس التجاري)، وذلك نتيجة القوانين القمعية المتعلقة بنقل ملكية الأراضي، والضرائب القسرية والازدحام، ونزوح أعداد من النساء إلى المدينة بحثا عن مصدر رزق، وبسبب صعوبات الحصول على العمل أو السكن في نيروبي، والظروف الاقتصادية القاسية، تحول كثير من الفتيات إلى ممارسة الجنس مقابل المال(٨٠).

هاجر كثير من الفتيات مقاطعاتهن الريفية إلى نيروبي، وخاصة اللاتي تقل أعمارهن عن ستة عشر عامًا؛ حيث وجدن عملاً كخادمات في المنازل، وعاهرات، وصانعات جعة في المناطق الحضرية. وفي العشرينيات من القرن الماضي تم القبض على بعض الفتيات على طول طريق نهر نيروبي بتهمة الدعارة، ولكن مع زيادة عدد السكان الذكور في الشوارع تضاءلت عمليات القبض على البغايا وذلك لانشغال الحكومة الاستعمارية بالقبض على الذكور وتتبع جرائمهم دون الإناث. وقد رأى المسئولون الاستعماريون أن الفتيات كُنَّ أقل خطورة وتهديدًا للنظام من الشباب(٨١).

لجأ النساء في نيروبي للإتجار بأجسادهن كوسيلة لزيادة دخلهن؛ وذلك بسبب الأجور المنخفضة المدفوعة للنساء العاملات، لذا استخدم هؤلاء النساء مشروعية ممارسة الأعمال التجارية في المناطق الأوروبية والهندية لجذب الرجال. وكانت النساء اللاتي مارسن الدعارة في نيروبي يطلق عليهن عاهرات مالايا Malaya أو عاهرات واتمبيزي watembezi(٨٢).

وبحلول عام ١٩٢٣، تركزت البغايا على أطراف نيروبي لممارسة البغاء، لا سيما في العقارات المهجورة مع العمال الأفارقة المؤقتين في المناطق التجارية. وبعد عام ١٩٢٤، أدى التطبيق الصارم للوائح الصحية الحضرية والقيود القانونية على الأماكن التي استأجرها الأفارقة لذلك الغرض إلى

انخفاض تلك الجريمة لمدة ثلاث أو أربع سنوات، ولكن سرعان ما ظهرت البغايا من جديد في شوارع وسط نيروبي(٨٣).

وبعد الحرب العالمية الأولي استأجرت البغايا غرفًا في منازل للهنود، وبنوا أكواخًا في الشوارع وفي الأزقة المحيطة بوسط نيروبي وعلى طريق النهر، وهو الشارع الرئيس الذي يربط نيروبي البيضاء بضواحيها الشرقية وشارع كامبوس ريبيرو Campos Ribeiro، الذي عرف عند الأفارقة بأنه شارع البغايا، وكانت النساء تأخذن الرجال إلى الأدغال والأزقة، وبعضهن يأخذن الرجال إلى الغرف التي استأجروها في منازل يملكها الهنود، وإلى الأكواخ والمباني المؤقتة التي بنوها بأنفسهن، وكان الرجال الهنود والأوروبيون يرافقون البغايا إلى غرفهن أو إلى منازلهم، وكان الأوروبيون والهنود يدفعون للبغايا أموالًا أكثر من الأفارقة(٨٤).

ونتيجة العلاقات الجنسية في نيروبي والمناطق التابعة لها ظهر مرض الزهري، وانزعجت السلطات الطبية من تضاعف عدد حالات مرض الزهري في كينيا في أواخر الثلاثينيات، وقاموا بمسح ٦٤٥ خادمًا أفريقيًا في نيروبي والمناطق المحيطة بها وتبين أن ٢٣٠ (٣٦٪) منهم مصابون بمرض الزهري. وقد فضحت تلك الإحصائيات النساء اللاتي يمارسن الجنس التجاري، وكثفت السلطات الرقابة على أماكن تواجد البغايا وقبضت على عدد منهن، وقُدمن للمحاكمة، لكن على أية حال واجهت السلطات صعوبات في تعقب تلك الجريمة(٨٥).

أما عن جريمة اغتصاب النساء، فالتقارير لم تفصح مطلقًا عن جرائم اغتصاب النساء الأفريقيات على أيدي الأوروبيين، ويظهر أن مثل هذه الجرائم لم تكن تحرك ساكنًا لدى الإدارة الاستعمارية، وإنما انزعج المسئولون كثيرًا من جرائم اغتصاب النساء الأوروبيات من قبل الأفارقة فقد رصدت لها السلطات عقوبات رادعة وصلت للإعدام، وأطلقت عليها جرائم "الخطر الأسود"(٨٦).

أما عن جريمة القتل في مستعمرة كينيا فكانت قليلة إذا ما قورنت بأعداد الجرائم الأخرى، كما كانت الجرائم الخطرة في كينيا، بالمقارنة مع الإحصاءات الجنائية لبلدان الشرق الأقصى، ليست

واسعة الانتشار، ولا تمثل خطورة كبيرة بشكل عام(٨٧). وكانت جرائم القتل في معظمها اعتداء من أصحاب المزارع الأوروبية على الأفارقة ينتهي بالقتل كما حدث عام ١٩٢٠، عندما قام أحد الأوروبيين من أصحاب المزارع ويُدعى هوكينز Hawkins، والمعروف بعنفه في التعامل مع العمال، بجلد العديد من العمال على خلفية سرقة حدثت في مزرعته، وفي محاولته انتزاع اعتراف بالسرقة من العمال مات أحدهم بسبب التعذيب؛ فحكم على هوكينز بالسجن لمدة عامين(٨٨).

وتكررت حوادث قتل الأوروبيين للعمال الأفارقة أيضًا عام ١٩٢٣ عندما قام أحد المزارعين الأوروبيين وهو جاسبر أبراهام Jasper Abraham، بتعذيب موظف أفريقي يُدعى كيتوش Kitosh حتي القتل بسبب امتطاء حصانه بدون إذنه(٨٩). وأيضًا في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، تم العثور على جثة رجل أفريقي يدعي باجيشو Bagishu في مزرعة أوروبي يدعى بنتلي Bentley، بالقرب من كيتالي في المقاطعة الغربية في كينيا، وتم القبض على أربعة من موظفي بنتلي، واتهموا جميعًا بالقتل، وفي ظل محاكمة شابها التحيز لصالح الرجل الأوروبي تم تخفيف الاحكام ضد القتلة(٩٠).

وقد ورد في تقارير الشرطة عام ١٩٣٠ أن عدد حالات القتل في المستعمرة سبع عشرة حالة، كما سجلت تقارير الإدارة البريطانية عن حالات القتل حالة واحدة سنويًا في الفترة من ١٩٣٣ الى ١٩٣٧ ثم وصلت الى خمس حالات عام ١٩٣٨(٩١).

٥- الجرائم ضد الممتلكات.

كانت الجرائم ضد الممتلكات من أكثر الجرائم التي أثارت انزعاج المستوطنين الأوروبيين في مستعمرة كينيا، ووجه المستوطنون اتهاماتهم للشرطة عقب ارتفاع قيمة الممتلكات المسروقة خاصة عام ١٩٢٥، ووصفوا الشرطة بعدم الكفاءة، على الرغم من جهود الشرطة الكينية في مكافحة تلك الجرائم على وجه الخصوص، حيث نشرت بانتظام إحصائيات وتقارير حول نجاحات الشرطة للرد علي الاتهامات الأوروبية بارتفاع موجات الجريمة وعدم كفاية الشرطة. ومع ذلك، لم تتمكن الشرطة من إخفاء حقيقة أنها كانت أقل نجاحًا في الحصول على إدانات في قضايا الجرائم الخطيرة منه في

الجرائم البسيطة. وقللت الإدارة الاستعمارية من مزاعم المستوطنين، معترفة بزيادة الجرائم، ولكنها أنكرت تفشي الجريمة، ومع ذلك، كانت السلطات الاستعمارية قلقة للغاية بشأن ظهور العصابات الإجرامية في المراكز الحضرية[٩٢].

وشكلت الجرائم ضد الممتلكات الجزء الأكبر من الجرائم في جميع أنحاء المستعمرة. وكانت هناك زيادة قدرها ٣٠٢ إدانة في جرائم ضد الممتلكات في عام ١٩٢٦[٩٣]. وبلغ إجمالي عدد هذه الحالات المبلغ عنها في الجرائم ضد الممتلكات في عام ١٩٢٨ حسب ما ورد في الوثائق ٣٢٣١ حالة[٩٤]. وشهد عام ١٩٢٩ انخفاض في جرائم الإضرار العمد بالممتلكات إذ بلغ عدد الجرائم ٢،٧١٠ ، ثم بلغت ٢،٩٩١ عام ١٩٣٠ بزيادة ٢٨١ حالة[٩٥]. واستمرت جرائم التعدي على الممتلكات ففي عام ١٩٣٧ حُوكم ٤١٢٢ أفريقيًا بجرائم ضد الممتلكات، و٩٥٦ بجرائم ضد الأشخاص[٩٦]. ويرى الباحث أن مثل هذه الأعمال التي وصفها الاستعمار بالجرائم ما هي إلا أحد سبل المقاومة للوطنيين الكينيين في مواجهة سرقة أراضيهم ومقدرات بلادهم.

ومن أشهر حالات الاعتداء على ممتلكات المستوطنين، والتي شغلت الإدارة البريطانية وأحرجتها؛ ما حدث في أوائل ثلاثينيات القرن الماضي بعد سلسلة من عمليات السطو على ممتلكات أحد هؤلاء المستوطنين ويدعى السيد دونر Dooner، وتكبده خسائر فادحة بلغت قيمتها ٣،٢٦٠ شلنًا، مما أدى إلى سوء وضعه المالي؛ فاضطر دونر إلى تقليل عدد الخدم الأفارقة العاملين في منزله والتخلص من طباخه وخادمه، اللذين كانا يشكلان الحد الأدنى من الموظفين الأفارقة داخل ممتلكات المستوطنين. ورأى مفوض المنطقة أن حالة السيد دونر سقطت فيها "هيبة" الأوروبي تمامًا! وأنه لم يستطع الحفاظ على "المكانة المناسبة للأوروبيين في هذا البلد"[٩٧].

ثالثًا– العقوبات التي أقرتها الإدارة الاستعمارية.

كان العقاب في أفريقيا قبل عصر الاستعمار يُدفع ماديًا أو ماليًا. وأكد الفيلسوف الكيني هنري أوديرا أوروكا Henry Odera Oruka "إن فكرة وممارسة السجون والغرامات لم تكن موجودة في أفريقيا حتى طبقها الأوروبيون بعد غزوهم". وذكر أن غالبية العقوبات كانت تعتمد على الرد أو التعويض. ولم يتم تنفيذ عقوبة الإعدام إلا إذا استمر القاتل أو الساحر في جرائمهم، مما يشكل تهديدًا لسلامة المجتمع. ومع ذلك، نظرًا لأن هذه الحالات كانت تعد جرائم بسيطة، فقد تم تفضيل العقوبات المالية في كثير من الأحيان. وعندما كان يقوم ممثل عن الجاني؛ سواء أكان من عائلته أم عشيرته بإعطاء بضائع على شكل طعام أو مجوهرات أو ملابس أو ممتلكات أخرى لممثل الشخص الذي تعرض للضرر كتعويض، فإن ذلك لم يكن بهدف إلحاق المعاناة بالجاني، بل من أجل الاعتراف والسعي للخلاص من الخطأ الذي اقترفه(٩٨).

ومن ناحية أخرى رفض المسئولون البريطانيون أحكام الشريعة الإسلامية، وفرضوا القيود على تطبيقها، وعدوها "غير متحضرة"!، كما رفضوا التقاليد العرفية الكينية أيضًا، وطالبوا بالالتزام بالقوانين والإجراءات الأنجلوهندية، بالإضافة إلى ذلك فقد أشرف القضاة البريطانيون على جميع تعيينات القضاة في أنحاء مستعمرة كينيا(٩٩).

وهكذا كانت القوانين في كينيا قبل ثلاثينيات القرن العشرين تعتمد بشكل أساسي على التشريعات الهندية، فقد تم إدخال أكثر من ثلاثين قانونًا هنديًا في أوائل ذلك القرن، بما في ذلك قانون العقوبات الهندي، وقانون الإجراءات الجنائية والإجراءات المدنية، وقانون الإثبات(١٠٠). وفي الأول من أغسطس عام ١٩٢٧ دخل قانون الإجراءات المدنية الجديد حيز التنفيذ، وأصبح أكثر توافقًا مع القانون الإنجليزي(١٠١).

وفي عام ١٩٣٠ وبناءً على توصية المكتب الاستعماري، تم إدخال قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية الجديد. وكان الهدف هو جعل العدالة الجنائية الاستعمارية متوافقة مع المعايير والممارسات البريطانية وإنشاء إجراءات قضائية أكثر رسمية، لا سيما فيما يتعلق بقواعد صحة الأدلة

والإثبات. وعارض المستوطنون والإداريون الأوروبيون تطبيق القوانين الإنجليزية الأكثر رسمية بمعاييرها الإنسانية على الكينيين، ودعوا إلى نظام عدالة جنائية رجعي يتكيف مع الظروف المحلية[١٠٢]. وعلى أيه حال نجح المكتب الاستعماري في إقناع الحكومة الكينية في عام ١٩٣١ بقبول قانون العقوبات الجديد، على غرار قانون الإجراءات الجنائية الإنجليزي[١٠٣].

وهكذا كانت العقوبة أداة أساسية استخدمها المستعمرون البريطانيون للمساعدة في الحفاظ على السلطة والهيمنة في مستعمرة كينيا، وتنوعت العقوبات المفروضة من قبل المحاكم الاستعمارية ما بين الإعدام، والسجن، والضرب والجلد، والغرامة، والطرد، وغيرها من العقوبات.

١- عقوبة الإعدام

نص قانون العقوبات منذ بداية تطبيقه في مستعمرة كينيا في عشرينيات القرن العشرين على عقوبة الإعدام من أجل تحقيق أهداف العدالة بين السكان الأصليين، ولكن تطبيق العقوبة كان في حالات الضرورة كما ذكر مفوض منطقة نيري Nyeri. وبموجب قانون العقوبات الجديد، تم إدخال عقوبة الإعدام الإلزامية على أخطر الجرائم طبقًا للقوانين الإنجليزية في قضايا الخيانة، والتحريض على الغزو، والخيانة العظمى، والقتل. وفرضت الحكومة الاستعمارية أيضًا عقوبة الإعدام التقديرية على جريمة الاغتصاب في عام ١٩٢٦[١٠٤].

وقد نص قانون العقوبات على أن عقوبة الاغتصاب هي الإعدام أو السجن المؤبد، أو لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، لكن جريمة الاعتداء على النساء الأوروبيات من قبل الأفارقة واغتصابهن، كان عقوبتها الإعدام[١٠٥].

صدرت أحكام الإعدام عام ١٩٣٠ بحق واحد وعشرين شخصًا، حوكموا في أربع عشرة قضية، وتم تنفيذ الحكم على خمسة أشخاص، بينما تم تخفيف حكم الإعدام على خمسة متهمين إلى السجن

المؤبد، وكان عدد أحكام الإعدام الصادرة في ذلك العام تزيد بأربعة أحكام عما كان عليه في عام ١٩٢٩[١٠٦].

نفذت أحكام الإعدام في كينيا، كما هو الحال في بريطانيا، حيث كانت الطريقة المتبعة لإعدام المتهمين هي الشنق[١٠٧]. وقد احتجت وزارة المستعمرات ضد عمليات الإعدام العلنية في كينيا بعد وصول تقارير حول مطالبة المستوطنين الأوروبيين بتطبيق عقوبة الشنق العلني في كينيا، وذلك للانتقام على إثر مقتل مستوطن أوروبي في عام ١٩٣١على يد الأفارقة. ورأت وزارة المستعمرات إمكانية إرسال شهود من قرية المتهم لرؤيته في السجن قبل الشنق وبعده، لنقل رسالة مفادها أن الدولة قد طبقت عقوبة الإعدام، مع نشر رسالة خارج السجن بإعلان الوفاة[١٠٨].

على أي حال، استمرت الأحكام الصادرة بالإعدام، عام ١٩٣١ فقد حكم بالإعدام على ستة وثلاثين شخصًا كان من بينهم أنثى[١٠٩]. وفي عام ١٩٣٢ حكم على اثنين وتسعين متهمًا بالإعدام[١١٠]، وانخفض عدد المحكوم عليهم بالإعدام إلى تسعة وثلاثين شخصًا في عام ١٩٣٣، وبعد تطبيق نظام المراجعة الدورية لجميع الأحكام، بما في ذلك أحكام الإعدام، والأحكام المخففة لمدة عشر سنوات أو ما يزيد، تم تقديم قضايا بحق ستة وثلاثين مدانًا للمراجعة، ومن بين هؤلاء أفرج عن سبعة مدانين بشرط استمرار حسن السلوك، بينما تم تأجيل تسع قضايا لإعادة النظر[١١١].

ناقشت لجنة بوش Bushe عام ١٩٣٣، والتي كلفتها وزارة المستعمرات بالتحقيق في تطبيق العدالة في شرق أفريقيا إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية في جرائم القتل، وتطبيق الأحكام البديلة؛ بما في ذلك التعويض "الدية" والغرامات المجتمعية والسجن مدى الحياة، ولكن انتهى قرار اللجنة إلى أن القوانين المتعلقة بعقوبة القتل آنذاك يجب أن تظل قائمة كما هي دون تغيير[١١٢].

وفي عام ١٩٣٥ تراجعت أحكام الإعدام بعد طلب وزارة المستعمرات مراجعة تطبيق القانون في القضايا المتعلقة بالأفارقة في المستعمرة أمام المحكمة العليا، ووصلت أعداد المحكوم عليهم إلى

خمسة عشر متهمًا. كما جرت تعديلات على قانون العقوبات بخصوص عقوبة الإعدام للأمهات الحوامل، وقد تم تعديل هذه الأحكام لتتناسب مع الظروف المحلية[١١٣].

استمر تطبيق أحكام الإعدام عام ١٩٣٦ حيث حكم على خمسة وثلاثين متهمًا[١١٤]. وفي عام ١٩٣٧ طبق حكم الإعدام على خمسة وعشرين متهمًا[١١٥]. ووصل العدد إلى اثنين وستين حكمًا بالإعدام عام ١٩٣٨[١١٦].

٢- عقوبة الجلد

كانت عقوبة إلحاق الأذى الجسدي شائعة في مستعمرة كينيا في عشرينيات القرن العشرين، واتخذت أشكالًا مختلفة، مؤسسية وغير مؤسسية. وكان الجلد مسموحًا به ومنظمًا بموجب القانون؛ فقد شكل أداة عقابية قانونية لبعض الجرائم، وقضت به المحاكم الاستعمارية والمؤسسات العقابية، وكان لا يجوز استخدام الجلد للنساء، أو الذكور المحكوم عليهم بالإعدام، أو الرجال الذين تزيد أعمارهم عن خمسة وأربعين عامًا. وأتاحت المادة ٢٨ من قانون العقوبات في المستعمرة، فرض المحاكم للعقوبات البدنية ضد الأشخاص المتهمين في الجرائم الخطيرة، ولا سيما الجرائم الجنسية، والجرائم التي تنطوي على العنف الشخصي، والسطو. واستخدم الجلد في السجن أيضًا كوسيلة للتأديب والعقاب على انتهاكات قواعد السجن. أما بالنسبة للأحداث الذين كانت تقل أعمارهم عن ستة عشر عامًا فقد استخدمت العقوبة البدنية على نطاق أوسع بكثير؛ سواءً كعقوبة صادرة عن المحكمة، أم كعقوبة قانونية في المدارس الإصلاحية، وذلك لمجموعة متنوعة من الجرائم البسيطة والخطيرة. كما استخدام العنف الجسدي بشكل غير قانوني على نطاق واسع من قبل قطاعات كبيرة من المستوطنين الأوروبيين كوسيلة للسيطرة على الرعايا الأفارقة وتأديبهم ومعاقبتهم[١١٧].

ظهرت الحاجة إلى إصلاح الإجراءات القضائية والممارسات الجزائية ومراقبتها؛ بسبب ظهور حالات "الجلد حتى الموت"، فتم تعيين لجنة للعقوبات المحلية في كينيا عام ١٩٢٣، والتي كُلفت بمراجعة الأشكال المختلفة للعقوبات المستخدمة في المستعمرة، وأوصى بعض أعضاء اللجنة بالحد

من استخدام العقوبة البدنية على البالغين، في حين رأى البعض الآخر أن الضرب عقوبة غير مكلفة، ويفضل الأفارقة تحملها بدلاً من الذهاب إلى المحكمة أو السجن، وأن "المواطن الأفريقي مثل الطفل، وبالتالي يجب معاقبته كطفل". واتفق أعضاء اللجنة أن الضرب هو أداة تأديبية مناسبة للمخالفين. وانتهت اللجنة إلى تقديم توصيات بشأن حجم العصا المستخدمة في العقوبة، وعدد الضربات. وبعد مرور عشر سنوات أي في عام ١٩٣٣ عارضت لجنة بوش للتحقيق أي تمديد للعقوبة البدنية، ورفضت الضرب بالعصا والجلد للبالغين إلا في حالات الجرائم الأكثر خطورة(١١٨).

وخلال فترة العشرينيات من القرن العشرين وقعت خلافات حادة بين وزارة المستعمرات والمستوطنين البيض، والتي تبلورت حول مسألة الجلد خارج نطاق القضاء والذي مارسه المزارعون الأوروبيون على عمالهم الأفارقة. وقد أدى الموقف المتساهل للمحاكم الاستعمارية تجاه أصحاب العمل الأوروبيين إلى ظهور استياء كبير في وزارة المستعمرات عام ١٩٣٠، والتي طالبت بتقييد حرية المستوطنين، والحد من العقوبات البدنية سواء كانت قضائية أم غير القضائية. وقام الحاكم جوزيف بيرن Joseph Byrne في الفترة من ١٩٣١ إلى ١٩٣٨ بدور محوري في تنفيذ الإصلاحات الجزائية ومراجعة صلاحيات إصدار الأحكام للقضاة وتلك الأحكام كانت تعيد للأفارقة جزءًا من حقوقهم التي انتزعها منهم المستوطنون، على عكس سلفه الحاكم جريج Grigg، الذي تعاطف مع هؤلاء المستوطنين(١١٩).

كانت عقوبة الضرب في كينيا شكلاً من أشكال العقاب العنصري على أساس الجنس والعرق؛ فقد تم حظر جلد النساء والفتيات، ووصف المسئولون الضرب بالعصا باعتباره وسيلة لتأديب الرجال. ولعب العرق أيضًا دورًا مهمًا في طبيعة العقوبة البدنية؛ وكانت الغالبية العظمى من الشباب الذين عاقبتهم الدولة الاستعمارية بالضرب بالعصا من الأفارقة، في حين لم يتلق العقاب البدني سوى عدد قليل من الشباب العرب والآسيويين، وفي حالات نادرة جدًا حكم القضاة على شباب أوروبيين مخالفين بالضرب بالعصا(١٢٠).

في عام ١٩٢٨ تم ضرب مائتين وثمانية وستين حدثًا بالعصا، وأصبح الضرب بالعصا والإعادة إلى الوطن عقابًا شائعًا بين العقوبات. وهكذا، تم تصنيف الأحداث المحكوم عليهم لارتكابهم جرائم بسيطة تتطلب الضرب بالعصا على أنهم متشردين وجب إعادتهم إلى مقاطعاتهم الريفية[١٢١]. وسمح قانون العقوبات بالضرب بالعصا لأي شاب يقل عمره عن ستة عشر عامًا، لكن كانت المعضلة في تحديد ما إذا كان الجاني يبلغ ستة عشر عامًا وقت ارتكاب الجريمة أم لا، فكان هذا الأمر يمثل عقبة كبيرة أمام القضاة الذين لم يكن لديهم وسائل تعينهم في تحديد السن الأفريقي بشكل مؤكد قانونيًا. لذلك استخدموا مجموعة من الطرق الشائعة لتحديد العمر منها البحث عن شعر الإبط، وفحص ختان الأعضاء التناسلية بين الشباب والذي كانت تقوم به بعض القبائل[١٢٢].

وكان لإدخال قانون العقوبات الجديد في عام ١٩٣٠ تأثير كبير على تحديد طبيعة العقوبة البدنية، فبموجب هذا التشريع، أصبحت المحاكم تفرض العقوبة البدنية على البالغين في واحد وعشرين جريمة فقط، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات؛ الجرائم الجنسية، والجرائم التي تنطوي على العنف الشخصي، وجرائم السطو. كما سُمح للمحاكم فرض عقوبة بدنية بموجب المادة ٢٨ من قانون العقوبات على أي حدث يقل عمره عن ستة عشر عامًا عند إدانته بأي جريمة يعاقب عليها بالسجن، بالإضافة إلى العقوبة أو بدلاً منها. وكان الجلد في المؤسسات العقابية يخضع أيضًا للمادة ٢٨ من قانون السجون لعام ١٩٣٠، وهكذا أدى قانون العقوبات الجديد لعام ١٩٣٠ إلى تقليل نطاق وشدة عقوبة الجلد القضائي بشكل كبير. ومع ذلك، كان متاحًا للقضاة استخدام قدر كبير من السلطة التقديرية ويمكنهم أن يقرروا ما إذا كان ينبغي الحكم بالجلد أو فرض عقوبة أخرى. ونتيجة لذلك، ظلت أنماط العقوبات البدنية تعتمد بشكل كبير على شخصية القاضي، وتباينت بشكل كبير بين المحاكم والمناطق والمقاطعات[١٢٣].

ووفقًا لإحصاءات عام ١٩٣٠، تم توجيه الاتهام إلى ٤٩،٧٩١ شخص في المحاكم الفرعية في جميع أنحاء المستعمرة، بما في ذلك ٦٠،٩٢٧ تهمة. وحكم بالجلد مع الغرامة أو السجن على ١٠٠

شخص، وبالجلد على ٣٣١ شخص وبالجلد مع الغرامة أو الاعتقال على ١٤ شخص[١٢٤]. أما في عام ١٩٣٢ وجهت ٦١.٤٧٧ تهمة إلى المحاكم الفرعية في جميع أنحاء المستعمرة، بزيادة قدرها ٥٥٠ تهمة عن عام ١٩٣١. وتم التعامل مع هذه الاتهامات وثبت أدانة ٤٦،٠٥١، وحكم بالجلد مع الغرامة أو السجن على ٨٨ شخص، وبالجلد على ٣٠٤ شخص، وبالجلد مع الغرامة، أو الاعتقال على ٣٨ شخص[١٢٥]. وخلال عام ١٩٣٣ تم توجيه ٤٨.٧٢٦ تهمة إلى المحاكم الفرعية في جميع أنحاء المستعمرة، بانخفاض قدره ٢.٧٥١ عن عام ١٩٣٢. وحكم بالجلد مع الغرامة أو السجن على ٤٤ شخص، وبالجلد على ٢٣٦ شخص، وبالجلد مع الغرامة أو الاعتقال على ١٧ شخص[١٢٦].

وصدر مرسوم رقم (١٢) من قانون العقوبات لعام ١٩٣٣، والذي نص على أنه لا يجوز فرض عقوبة بدنية على الشباب الذكور في حالة عدم دفع الغرامة حال إدانتهم بارتكاب مخالفة، ويجوز فرض عقوبة السجن فقط[١٢٧]. وفيما يتعلق بأحكام الجلد خلال عام ١٩٣٤، فقد حُكم بالجلد مع الغرامة أو السجن أو كليهما على ٦٢ شخص، وبالجلد على ٣٣٨، وبالجلد مع الغرامة أو الاعتقال على ١٣ شخص[١٢٨]. وخلال عام ١٩٣٥ تم توجيه ٥١.٠٣٠ مخالفة إلى المحاكم الفرعية، بانخفاض قدره ٤.٢٧١ عن أرقام عام ١٩٣٤. منها الحكم بالجلد مع الغرامة أو السجن على ٣٦ شخص، وبالجلد على ٢٥٢، والجلد مع الغرامة أو المعتقل على شخص واحد[١٢٩].

وكشفت تقارير عام ١٩٣٦ عن انخفاض في أحكام عقوبة الجلد مقارنة بالأعوام السابقة؛ إذ حكم بالجلد مع الغرامة أو السجن على ٥٠ شخص، وبالجلد على ١٣٢، وبالجلد مع الغرامة أو الحبس على عشرة أشخاص[١٣٠]. أما في عام ١٩٣٧ فقد حُكم بالجلد مع الغرامة أو السجن على ٣٦ شخص، وبالجلد على ٣٠٣، وبالجلد مع الغرامة أو الحبس على شخصين فقط[١٣١]. وفي خلال عام ١٩٣٨، تم النظر في ٤٩.٥٢٩ جريمة في المحاكم الثانوية، أي بانخفاض قدره ١.٣٣٠ عن أرقام عام ١٩٣٧. وحكم بالجلد مع الغرامة أو السجن على ٤١ شخص، وبالجلد على ٢٤١. ومن ناحية أخرى تقرر

إلغاء البند التاسع من قانون العقوبات لعام ١٩٣٨ والذي كان يسمح للضباط والقادة فرض عقوبات بدنية على الجنود الأفارقة، ورأى المشرع اقتصار سلطة الجزاءات للجنود على المحاكم العسكرية(١٣٢).

٣- عقوبة السجن والتغريم

فُرضت عقوبة السجن في مستعمرة كينيا كعقوبة لجرائم عدة؛ أبرزها عدم دفع الغرامات، ومخالفة قوانين المستعمرة، وفي جرائم أخرى. ولقد نصت المادة رقم ١٥ من القانون الجنائي لعام ١٩٢٨ على أنه يعاقب بالسجن لمدة أربع سنوات مع غرامة كل من ارتكب جريمة استخدام القوة المفرطة مع امرأة دون سن السادسة عشرة، حتى وإن تقبلت تلك المرأة ذلك الفعل(١٣٣). وطبقًا لمرسوم رقم ٤١ من قانون العقوبات لسنة ١٩٣١، أصبحت عقوبة السجن في حالة عدم دفع الغرامة ذات درجة واحدة بعد أن كانت هناك درجتان للسجن تفرق بين المواطنين الأصليين وغير الأصليين(١٣٤). ونصت المادة رقم ٣٥ من قانون العقوبات على معاقبة المخالفات الإدارية بالغرامة(١٣٥). ووفقًا لإحصاءات عام ١٩٣١، تم توقيع عقوبة السجن النهائي على ٣،٨٣٢ شخص، وعقوبة الغرامة على ١٨،٢١٥ شخص(١٣٦).

ونظرت الحكومة الاستعمارية إلى إمكانية أن تسهم الغرامات في تقليل عدد نزلاء السجون أو الحد من العودة إلى الإجرام؛ ففي أوائل ثلاثينيات القرن العشرين أوصى رئيس المحكمة العليا باستخدام الغرامات كعقوبة في كثير من الحالات، خاصة مع حديثي الإجرام، وحث على منحهم وقتًا كافيًا لدفع تلك الغرامات، حيث كان من المتوقع تجنبهم للسجن بدفع الغرامة، وبالتالي فوفقاً لتقارير السلطات الاستعمارية، فإن الغرامات يمكن أن تقلل من عدد نزلاء السجون(١٣٧).

ونص القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٢ والخاص بالسجون، أنه في حالة إذا كان المسجون في قضايا جنائية قد خضع لحكم بالسجن لمدة ستة أشهر أو أكثر، فلا يحق له الحصول على أي عفو حتى يتم قضاء ستة أشهر، وأن منح العفو الاعتيادي على النحو المنصوص عليه بموجب المادة ٤٠ من القانون العام، ينطبق على السجناء الذين مُنحوا تصريح بالإفراج عنهم. ووفقًا لإحصاءات عام

١٩٣٢، تم توقيع عقوبة السجن في حالة عدم دفع الغرامة على ١٠،١٨٧ شخص، وعقوبة الغرامة على ١٣،٩٣٨ شخص[١٣٨].

ونص القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣٣ على عقوبة فرض الغرامات على جريمة سرقة المخازن والمحاصيل، كما نص هذا القانون على تحصيل الغرامات المفروضة على السكان الأصليين أو الصوماليين أو السواحليين بسبب سرقة المخازن والمحاصيل عن طريق فرض ضريبة على ممتلكات الجاني أو عائلته أو القبيلة وجعل أفرادها مسئولين في بعض الحالات عن حيازة المضبوطات. ووفقًا لإحصاءات عام ١٩٣٣، تم توقيع عقوبة السجن في حالة عدم دفع الغرامة على ١٣٤٦٩ شخص، وعقوبة الغرامة على ١١،٤٦٤ شخص[١٣٩].

وفي عام ١٩٣٤ تزايدت عقوبة السجن بمعدلات ملحوظة؛ فوفقًا لإحصاءات عام ١٩٣٣، تم توقيع عقوبة السجن في حالة عدم دفع الغرامة على ١٤،١٠٦ شخص، وعقوبة الغرامة على ١٢،٧٧٣ شخص. ويرجع ذلك لزيادة عدد العقوبات في جرائم الأحداث. وفي أكتوبر ١٩٣٤، وبموجب أحكام قانون الأحداث الجديد، تم إنشاء مدارس إصلاحية جديدة في كابيتي، وخضعت إدارة هذه المدارس لإشراف مفوض السجون وبمساعدة مجلس يعرف باسم مجلس المدارس الإصلاحية[١٤٠].

ونتيجة لوجود الآلاف من الشباب الأفارقة العاطلين عن العمل وفي سبيل سعيهم للحصول على دخل بمختلف وسائل العيش الرسمية وغير الرسمية ارتفعت جرائم الأحداث تدريجيًا داخل كينيا طبقًا للتشريعات الجديدة، وفرضت عقوبات عدة على أولئك الشباب في مدينة نيروبي كما هو موضح في الجدول التالي[١٤١].

جدول عقوبات الأحداث من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٨

السنة	عقوبة السجن	عقوبة الإصلاحية	عقوبات جسدية	الإجمالي
١٩٢٥	٣٣	٢٤	١٢٩	١٨٦
١٩٢٦	٤	٤٢	١٤٤	١٩٠

١٩٢٧	٦	٢٨	١٨٣	٢١٧
١٩٢٨	٨	٣٩	١٥٣	٢٠٠
١٩٢٩	٤١	٥٤	١٥٠	٢٤٥
١٩٣٠	٣٢	٤٦	٢٢٠	٢٩٨
١٩٣١	٢٠	٢٨	٢٦٨	٣١٦
١٩٣٢	٤٤	٣٠	٢٨٣	٣٥٧
١٩٣٣	٥	١٥	٢٤٨	٢٦٨
١٩٣٤	١٨	٧	٢٩١	٣١٦
١٩٣٥	٦	٢٢	٢٠١	٢٢٩
١٩٣٦	٠	٢٨	٢٠٢	٢٣٠
١٩٣٧	٠	٣٠	٢٥٩	٢٨٩
١٩٣٨	٠	٢٣	٢٢٥	٢٤٨

وأشارت تقارير وزارة المستعمرات الخاصة بعقوبة السجن والغرامة في الفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٨ إلى تزايد عقوبات التغريم عن عقوبة السجن، ويوضح ذلك اقتناع الحكومة البريطانية بجدوى عقوبة الغرامة. ووفقًا لإحصاءات عام ١٩٣٥، تم توقيع عقوبة السجن في حالة عدم دفع الغرامة على ١٢٩٥١ شخص، وعقوبة الغرامة على ١٢،٣٥٩ شخص(١٤٢). وفي عام ١٩٣٦، تم توقيع عقوبة السجن في حالة عدم دفع الغرامة على ١٥،١٩٠ شخص، وعقوبة الغرامة على ١٥،٥٢٢ شخص(١٤٣). وفي عام ١٩٣٧ بلغت عقوبة الغرامة أعلى معدل لها؛ إذ حكم على ٢٠،٤٦٤ شخص بالغرامة، بينما تم توقيع عقوبة السجن في حالة عدم دفع الغرامة على ٩٨٠٤ شخص(١٤٤). وفي عام ١٩٣٨ حكم بالغرامة على ١٨،١٤٥ شخص، وبالحبس في حالة عدم دفع الغرامة أو وجود ضامن على ٩،٠٨٣(١٤٥).

٤- عقوبات أخرى

تمثلت العقوبات الجماعية في مصادرة الماشية، والاستيلاء على الممتلكات بشكل غير قانوني، والغرامات الجماعية، والإبعاد والتهجير، والقتل القضائي وغير القضائي؛ والذي كان من الممكن أن يتم تفعيله من قبل جهات حكومية، أو سلطات تابعة، أو قوى خاصة (إفريقية وأوروبية) في كل من القطاعات المؤسسية وغير المؤسسية. ونفذت كل هذه الممارسات قطاعات مختلفة، ومترابطة في كثير من الأحيان من الشرطة، والقضاء، والأنظمة الإدارية والجنائية(١٤٦).

وفرضت الغرامات الجماعية بشكل عام بموجب قانون العقوبة الجماعية (١٩٣٠) في حالات سرقة المخازن أو المداهمات الجماعية أو جرائم القتل، حيث وجهت الاتهامات إلى القبيلة المحلية بمسئوليتها الجماعية عن ارتكاب الجريمة أو إخفاء الأدلة التي كان من الممكن أن تساعد في القبض على الجناة. ووقعت العقوبات الجماعية على عدد محدد من أفراد المجتمع المحلي من الذكور، وكان لا بد من دفعها نقدًا أو بتسليم قطعان الماشية. وبعد تحقيق حول العقوبات الجماعية صدرت أوامر مفوض المنطقة بضرورة تقديم دليل على الإدانة الجماعية والاعتماد على شهادات محلية. وكان لا بد من الموافقة على العقوبة من قبل المفوض الإقليمي، ووزير المستعمرات. وهكذا كان هناك شعور واضح بين المسئولين الاستعماريين بأن أحكام السجن الثقيلة فشلت في قمع تلك الجرائم، وأوصوا بأن تكون العقوبات مصحوبة بغرامات جماعية كبيرة، مع صرف مكافآت مالية للمخبرين، وقد فرضت تلك الغرامات والعقوبات الجماعية ضد قبيلة سامبورو كما ذكرنا سابقًا(١٤٧).

وصدر القانون رقم ١١ لعام ١٩٣٥ والذى عرف بقانون الطرد من المناطق المعلن عنها، ويعد القانون بمثابة تفعيل لأحكام قانون المناطق المعلنة للطرد لعام ١٩٣٣، والذي انتهى في ١٨ مايو ١٩٣٥، ونص القانون المعدل على الطرد من مناطق معينة في مقاطعات الأشخاص الذين كان وجودهم فيها يعد أمرًا غير مرغوب فيه(١٤٨).

ومن العقوبات الموقعة ضد الشباب المرتكبين للمخالفات الحكم بالتحاقهم بالمدارس الإصلاحية؛ حيث كان لا يجوز حبس أي شاب دون سن السادسة عشرة مع سجناء بالغين، ولا يمكن إرسال أي

شاب إلى السجن أو الاحتجاز إذا كانت وسائل العقاب الأخرى مثل الضرب بالعصا أو الإيداع في مؤسسة معتمدة متاحة. ومع عدم توفر السجون ومعسكرات الاعتقال بالنسبة للشباب، اعتمد القضاة أداة جديدة تتمثل في إضفاء الطابع المؤسسي وهي المدارس الإصلاحية، التي تم إنشاؤها بموجب مرسوم عام ١٩١٠، وخصصها القضاة لمن هم فوق سن العاشرة الذين ارتكبوا السرقة والاعتداء والتشرد. وكانت مهمة تلك المدارس"غرس أفكار جديدة تمامًا في عقول الشباب الأفارقة الجانحين"، ومن الواضح أن هذه "الأفكار" كانت تتعلق بالإنتاجية والعمل الجاد(١٤٩).

رابعًا- المؤسسات العقابية في مستعمرة كينيا في الفترة من ١٩٢٠إلى ١٩٣٨

مارست الإدارة البريطانية نفوذها وسيطرتها في مستعمرة كينيا وكذلك معظم مستعمراتها الأفريقية من خلال صياغة قوانين المستعمرات على غرار القانون الإنجليزي، ومن ثم أنظمة المحاكم، والعقوبات، واضطر الزعماء المحليون إلى التوقف عن أنظمتهم الجزائية، والتوافق مع المؤسسات القضائية والعقابية الجديدة(١٥٠). وكانت المؤسسات العقابية في مستعمرة كينيا في الفترة من ١٩٢٠ وحتى ١٩٣٨ تتمثل في إدارة التحقيقات الجنائية، والمحاكم، والسجون.

١- إدارة التحقيقات الجنائية

ارتبط تاريخ العمل الشرطي في كينيا ارتباطًا وثيقًا بتاريخ السلطة القضائية، والقانون نفسه؛ فجميعهم استخدموا كآلية واحدة للحفاظ على سلطة الدولة الاستعمارية(١٥١). وتشكلت الشرطة الكينية من الشرطة الأفريقية، مع أعداد قليلة من العناصر الآسيوية، وذلك تحت قيادة ضباط وضباط صف أوروبيين، وكانت مسئولة عن حفظ الأمن في المناطق الحضرية في المستعمرة. بينما كان تطبيق القانون والنظام في المناطق المحلية من مسئولية الشرطة القبلية(١٥٢).

أنشأت الحكومة الشرطة القبلية Trible police بموجب مرسوم عام ١٩٢٩، ومنحتها سلطات تمكنها من إجراء الاعتقالات، والعمل بشكل عام كقوة شرطية في المحميات المحلية، بالإضافة إلى

مساندة الحكام في الحفاظ على القانون والنظام في تلك المناطق[١٥٣]. وكان الرئيس المباشر للشرطة القبلية في المنطقة هو ضابط المنطقة The District Officer (DO) أو مفوض المنطقة أو رئيس البلدية District Commissioner (DC)، ولكن كان من الشائع وجود رجال شرطة قبليين في بعض المواقع دون أي إشراف أو قيادة رسمية[١٥٤].

وعندما عين سبايسر R. G. B. Spicer مفوض للشرطة الكينية في يونيو ١٩٢٥ لاحظ ارتفاع مستويات الجريمة، وعدم ملاءمة العديد من أساليب الشرطة المستخدمة في المستعمرة، وطالب بإعادة تنظيم دوائر التحقيقات الجنائية، وإعفاء الشرطة من الواجبات الخارجية لصالح الإدارات الأخرى، مثل متطلبات قانون تسجيل السكان الأصليين، والتي أثقلت كاهل الشرطة وحادت بها عن عملها الأساسي بمنع الجريمة، والحفاظ على النظام[١٥٥].

أسفرت تحقيقات الشرطة في عام ١٩٣٠عن تقديم ٣٠٦٧ من المتهمين إلى المحاكم، وشملت تحقيقات الشرطة جرائم القتل، واقتحام المنازل وسرقة المخازن[١٥٦]. وبلغ إجمالي الجرائم التي حققت فيها الشرطة بموجب قانون العقوبات في عام ١٩٣٣ في المناطق المستقرة والحضرية ٤٨٩٢ حالة، ومن بين هذا العدد، ثبت صحة ٤٦٠١ قضية، وتم تقديم المتهمين للمثول أمام المحاكم الفرعية[١٥٧]. أما في عام ١٩٣٤ فبلغ إجمالي ما حققت فيه الشرطة ٥٤٧٦ قضية، وما ثبت صحته منها ٥٢٨١، أي بزيادة قدرها ٦٨٠ قضية عن إجمالي عام ١٩٣٣[١٥٨]. وفي عام ١٩٣٥بلغت ٤٥١٠ جريمة، ومن بين هذا العدد ثبت صحة ٤٣٥١ قضية، أي بانخفاض قدره ٩٣٠ قضية حقيقية عن إجمالي عام ١٩٣٤[١٥٩].

وبلغ إجمالي الجرائم التي حققت فيها الشرطة بموجب قانون العقوبات في عام ١٩٣٦ في المناطق المستقرة والحضرية ٤٦٠٩، ومن هذا العدد ثبت صحة ٤٤٥٨ قضية، أي بزيادة قدرها ١٠٧ عن إجمالي عام ١٩٣٥[١٦٠]. وفي عام ١٩٣٧ بلغت ٥٢٨٣، ومن هذا العدد ثبت صحة ٥١٠٦ قضية، أي بزيادة قدرها ٦٤٨ قضية حقيقية عن إجمالي ١٩٣٦[١٦١]. وأسفرت تحقيقات الشرطة عام

١٩٣٨عن تقديم ٥١٣٣ قضية، ومن هذا العدد ثبت صحة ٤٩٦٧ حالة، بانخفاض قدره ١٣٩ حالة حقيقية عن إجمالي عام ١٩٣٧. وتمت محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب الجرائم أمام المحاكم الفرعية أو محاكم الأقاليم(١٦٢).

وتؤكد إحصائيات الجريمة والملاحقات القضائية خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين أن الشرطة الكينية تعاملت فقط مع تلك الحالات التي وقعت في المستوطنات الأوروبية، وأن الأرقام الإجمالية للحالات المبلغ عنها لا تعطي صورة كاملة عن النشاط الإجرامي في المستعمرة، وفيما يتعلق بعدد الجرائم الحقيقية المبلغ عنها، فمن الواضح أنه كانت هناك زيادة حادة ومستمرة منذ بداية الثلاثينيات(١٦٣).

٢- المحاكم

يأتي في مقدمة محاكم مستعمرة كينيا، **محكمة استئناف شرق أفريقيا**، وهي محكمة تسجيل عليا وتمتعت بسلطة النظر والفصل في الطعون المقدمة من محاكم مستعمرات كينيا وأوغندا ومحميات نياسالاند وزنجبار وإقليم تنجانيقا. وقضاة محكمة الاستئناف هم القضاة ونوابهم في المحكمة العليا في كينيا، وأوغندا، ونياسالاند، وتنجانيقا، ومحكمة صاحب الجلالة البريطانية في زنجبار. وخلال عام ١٩٣١ عقدت المحكمة أربع جلسات عادية وجلسة خاصة واحدة. وبلغ إجمالي عدد الطعون المقدمة إليها ١٧٧ طعنًا، منها ٦١ من كينيا(١٦٤).

وكانت محكمة استئناف شرق أفريقيا على رأس النظام القضائي، وهي محكمة إقليمية، كانت تجتمع أربع مرات في السنة، منها مرة واحدة في كينيا. ويمكن لأي شخص أدانته المحكمة العليا أن يقدم استئنافًا إلى محكمة استئناف شرق أفريقيا في غضون ثلاثين يومًا من صدور حكم المحكمة العليا. ومع ذلك، اقتصر هذا الإجراء على قضايا الإعدام(١٦٥).

أما عن المحاكم الأخرى العاملة في مستعمرة كينيا طوال الفترة من عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٣٨ فكانت على النحو التالي:

المحكمة العليا، وعقدت جلساتها في نيروبي ومومباسا وعلى مستوى الدائرة، وشارك فيها رئيس القضاة وثلاثة قضاة مساعدين(١٦٦).

وكانت المحكمة العليا في أعلى هيكل المحاكم القضائية في المستعمرة، وكانت مسئولة عن التعامل مع الجرائم الأكثر خطورة من تلك التي عرضت أمام المحاكم الفرعية. وكانت المحكمة العليا من الناحية النظرية هي الوحيدة المسموح لها بمحاكمة قضايا الخيانة، والقتل، والاغتصاب. وكان لها دور رقابي على أحكام المحاكم الثانوية، سواء كان من خلال ممارسة الاستئناف، أم من خلال أعمال المراجعة(١٦٧). ونظرت المحكمة قضايا الأفارقة، والعرب، والهنود، والأوروبيين(١٦٨).

أما محاكم القضاة المقيمين، فتشكلت من عدة محاكم، محكمتان في نيروبي، وواحدة في كل من مومباسا، وناكورو، وكيسومو، وإلدوريت، وترأسها موظفون مؤهلون قانونًيا، أو موظفون معارون من الإدارة(١٦٩).

كما كان هناك **محاكم الدرجة الأولى والثانية والثالثة**، والتي ترأسها المفوضون الإقليميون، ومفوضوا المقاطعات(١٧٠).

هذا بالإضافة إلى **المحاكم التي ترأسها الليوالي** Liwalis، والليوالي هم الحكام الإقليميون للمناطق الساحلية(١٧١).

وحددت المادة ١٨ من قانون عام ١٩٢١ الاختصاص المدني للمحاكم المذكورة، باستثناء المحكمة العليا، والتي نظم عملها مجلس مستعمرة كينيا، كما تم تحديد الاختصاص الجنائي للمحاكم المختلفة؛ حيث اختصت بعض المحاكم الثانوية بسلطة محاكمة الجرائم البسيطة(١٧٢).

ونص قانون المحاكم المحلية (رقم ٣٩ لعام ١٩٣٠) على إنشاء محاكم محلية وفقًا للقانون المحلي أو العرف السائد في المنطقة، كما نص على تحديد اختصاصها. وكان يتعين في السابق النظر في الاستئناف المقدم من تلك المحاكم كقضية أصلية إلى المحكمة العليا، ولكن أصبح بموجب القانون السابق يجوز لأي شخص متضرر من قرار مفوض المنطقة أن يقدم طلبًا إلى المفوض الإقليمي لرفع قضيته إلى المحكمة العليا(١٧٣).

بالإضافة إلى تلك المحاكم، كانت هناك محاكم للسكان الأصليين، وقد منح القانون تلك المحاكم الولاية القضائية على جميع السكان الأصليين، بما في ذلك الصوماليون والسواحيليون، والعرب، كما أنشئت محكمة صومالية وأصبح لها ولاية قضائية على الصوماليين، وكذلك على السكان الأصليين، كما منح القانون مجلس الحكماء في كل قبيلة سلطة قضائية على أفراد قبيلتهم فقط(١٧٤). ومن ناحية أخرى تم إنشاء محكمة متخصصة للأحداث في نيروبي على غرار النظام البريطاني. والتي تجنبت أحكام السجن، وفضلت بدلاً منه تقديم الرعاية الاجتماعية وإعادة التأهيل عن طريق إيداع الأحداث في المدارس الإصلاحية(١٧٥).

٣- السجون وإدارتها وأوضاع السجناء.

وسوف نتناول السجون ومعسكرات الاعتقال باعتبارهما أبرز المؤسسات العقابية في مستعمرة كينيا، بالإضافة إلى إدارة السجون وأوضاع السجناء.

(أ) السجون الموجودة في المستعمرة.

تعد السجون أنظمة عقابية استخدمت لسجن المجرمين المدانين وتقويمهم، كما هدفت إلى إعادة تأهيل النزلاء وتحويلهم إلى أشخاص صالحين لأنفسهم وللمجتمع. إلا أن المستعمرين الأوروبيين استغلوا الجريمة في أفريقيا كمبرر لفرض قوانينهم وأنظمتهم العقابية. وأكد على ما سبق المؤرخ

العسكري البريطاني ديفيد كيلينجراي David Killingray، والذي رأى أن الأوروبيين استخدموا قوات الشرطة شبه العسكرية والسجون كوسيلة لإخضاع الأفارقة، والسيطرة عليهم(١٧٦).

ولقد حدثت زيادة كبيرة في إجمالي عدد الأشخاص المودعين في السجون ومعسكرات الاعتقال خلال عام ١٩٢٩، حيث ارتفع مجموعهم من ١٣.٥٥١ في عام ١٩٢٨ إلى ١٧.٤١٤ في عام ١٩٢٩. وكان السبب في تلك الزيادة بشكل رئيس تزايد أعداد الأشخاص المسجونين في جرائم بسيطة، والمحتجزين على ذمة التحقيق(١٧٧). وكان قد أنشئ عدد من السجون في مستعمرة كينيا منذ عام ١٩٢٧ والتي قسمت إلى فئات ثلاث؛ سجون الدرجة الأولى، والثانية، والثالثة(١٧٨). كما نص قانون السجون لعام ١٩٣٠ على تنظيم سلطات موظفي السجون وواجباتهم(١٧٩).

وتكونت المؤسسات العقابية عام ١٩٣١ والبالغ عددها ثلاث وستون؛ من ثلاثة سجون من الدرجة الأولى لإيواء السجناء المحكوم عليهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات أو أكثر، وثلاثة سجون من الدرجة الثانية للسجناء متوسطي المدة؛ والذين تراوحت مدة سجنهم بين ستة أشهر وثلاث سنوات، وأربع وعشرون سجنًا من الدرجة الثالثة للمحكوم عليهم بالسجن لمدة تقل عن ستة أشهر. بالإضافة إلى ثلاثة وثلاثين معسكر اعتقال لإيواء السكان الأصليين، الذين حكم عليهم بالاحتجاز لارتكابهم جرائم بسيطة، مثل عدم دفع الغرامة. ولا يجوز أن تتجاوز مدة حبسهم ستة أشهر. وبلغ إجمالي عدد الأشخاص المودعين في السجون ومعسكرات الاعتقال خلال عام ١٩٣١ وفقًا للتقارير ٢٦.٩٠٥ شخصًا، وقد بلغت الزيادة في أعداد السجناء خلال السنوات الثلاث الأخيرة ما يقرب من ١٠٠ %(١٨٠).

وأصبح عدد المؤسسات العقابية في مستعمرة كينيا عام ١٩٣٢ أربعًا وستين مؤسسة تحت إدارة مفوض السجون بزيادة في معسكرات الاعتقال؛ حيث أصبحت أربعًا وثلاثين معسكر اعتقال، بعد أن كانت ثلاثًا وثلاثين عام ١٩٣١ وبلغ إجمالي عدد الأشخاص المودعين في السجون ومعسكرات الاعتقال ٣١.٥٤٢ شخصًا خلال عام ١٩٣٢(١٨١). وزادت أعداد المؤسسات العقابية عام ١٩٣٣ لتصبح سبعًا وستين؛ وتمثلت الزيادة في سجون الدرجة الثانية؛ إذ أصبح عددها أربعة، وأصبح عدد

سجون الدرجة الثالثة، اثنين وعشرين سجنًا، أما معسكرات الاعتقال فأصبحت ثمانية وثلاثين. وبلغ إجمالي عدد الأشخاص المودعين في السجون ومعسكرات الاعتقال خلال عام ١٩٣٣ وفقًا للتقارير ٣٤.٥٤٤ شخصًا(١٨٢). وفي عام ١٩٣٤ وصل عدد المؤسسات العقابية إلى سبعين؛ منهم واحد وعشرين سجنًا من الدرجة الثالثة، واثنين وأربعين معسكر اعتقال، وبلغ إجمالي عدد الأشخاص المودعين في السجون ومعسكرات الاعتقال خلال عام ١٩٣٤ ٤٠٨٥٢ شخصًا(١٨٣). ومن الملاحظ أن عدد المحتجزين في السجون في كينيا قد تضاعف خلال فترة الثلاثينيات مقارنة بالمستعمرات البريطانية في شرق إفريقيا(١٨٤).

وفي عام ١٩٣٥ أصبح عدد السجون ومعسكرات الاعتقال أربعًا وسبعين؛ منها ثلاثة سجون من الدرجة الأولى، وخمسة سجون من الدرجة الثانية، وعشرون سجنًا من الدرجة الثالثة، وستة وأربعون معسكرًا للاعتقال(١٨٥).

أما في عام ١٩٣٦ فكان عدد سجون المستعمرة ثمان وعشرين، ومعسكرات الاعتقال ثنتين وخمسين، ومدرستين إصلاحيتين للأحداث(١٨٦).

وأنشئت معسكرات الاعتقال في ثلاثينيات القرن العشرين، وكان الغرض منها الفصل بين المجرمين والمتخلفين عن دفع الضرائب، وجميع المجرمين الآخرين الذين ارتكبوا جريمة لا تنطوي على الفساد الأخلاقي. ورأت الحكومة أن تلك المعسكرات بديل مثالي، وأقل في التكلفة المادية؛ للحد من اكتظاظ السجون، وشجعت وزارة المستعمرات وجميع السلطات الاستعمارية القضاة على تفضيل الاعتقال على السجن في الجرائم الأولى والبسيطة، مما أدى إلى انتشار كبير للمعسكرات في المستعمرة(١٨٧).

وتكونت المؤسسات العقابية عام ١٩٣٧ من ثمان وعشرين سجنًا، وثلاث وخمسين معسكر اعتقال، وثلاث مدارس إصلاحية للأحداث(١٨٨). أما عام ١٩٣٨ فظلت أعداد السجون مثل عام

١٩٣٧، بينما تناقصت معسكرات الاعتقال لتصبح واحد وخمسين معسكرًا، وبلغ إجمالي عدد الأشخاص المحكوم عليهم خلال عام ١٩٣٨ ١٧.٩٤٥ شخصًا(١٨٩).

وكانت المدارس المعتمدة بمثابة شكل جديد من أشكال الإصلاحيات في كينيا، وقامت حكومة المستعمرة ببناء ثلاثة أنواع من المدارس المعتمدة؛ المدارس المعتمدة من الدرجة الأولى، وخصصت للأطفال دون سن الرابعة عشرة والذين كانوا في حاجة إلى "الرعاية والحماية". وكانت المدارس المعتمدة في الصف الثاني والثالث، تحبس المجرمين الخطرين الذين تتراوح أعمارهم بين أربعة عشر وثمانية عشر عامًا. وهكذا كانت المدارس المعتمدة مواقع للحماية والعقاب أيضًا. وفي عام ١٩٣٥، أصبحت إصلاحية كابيتي مدرسة معتمدة مخصصة للنزلاء الأكبر سنًا الذين تتراوح أعمارهم بين ستة عشر وثمانية عشر عامًا، وبعد ذلك بعامين قامت الحكومة ببناء مدرسة ثانية معتمدة في داجوريتي Dagoretti، على بعد بضعة أميال غرب كابيتي، مخصصة للنزلاء الشباب الذين تقل أعمارهم عن ستة عشر عامًا(١٩٠).

(ب) الإشراف على السجون وإدارتها.

كانت السجون في كينيا مقسمة إلى سجون مركزية تقع ضمن اختصاص إدارة السجون، وسجون المقاطعات والتي تقع تحت مسئولية سلطات المقاطعات. وفي عام ١٩٣١ كانت السجون الستة الرئيسة (نيروبي، ومومباسا، وكيسومو، وناكورو، وكيتالي، ونييري) تحت سيطرة وإشراف ضباط أوروبيين برئاسة مفوض السجون. كما وجدت السجون المحلية، وكانت تحت مسئولية مفوض المنطقة التي يقع فيها السجن(١٩١). وكان مجلس إدارة السجون الكينية قد صنف السجون في المستعمرة حسب مدة السجن المحكوم بها على المتهمين(١٩٢).

وحرصت إدارة السجون البريطانية على تعليم حرس السجون وتنمية قدراتهم الكتابية والمعلوماتية قبل البدء بتعليم السجناء؛ ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تم تعيين مدير مدرسة أفريقي في نهاية عام ١٩٣١ لتعليم المجندين الذين يمرون على السجون في نيروبي، ولتقديم دروس تطوعية للحراس في

سجن نيروبي[١٩٣]. كما حدث تحسن كبير في تدريب موظفي السجون الأفارقة من خلال إنشاء مراكز تدريب للمجندين تحت إشراف ضباط السجون الأوروبيين[١٩٤].

استمرت إدارة السجون في تصنيف المدانين إلى فئات مختلفة في السجون الرئيسة الثلاثة، وذلك لفصل حديثي الإجرام عن معتادي الإجرام، والسجناء الأحداث عن البالغين[١٩٥]. وفيما يتعلق بموظفي السجون، فقد تم توظيف عدد من الموظفين والحراس الأوروبيين، علاوة على تعيين مدربين فنيين أوروبيين لتدريب السجناء الأفارقة كحرفيين، ومن نتائج التدريب الفني الذي وفرته سلطات السجون تأمين فرص عمل للسجناء عند انتهاء العقوبة، مما يقلل من احتمال عودتهم إلى الإجرام[١٩٦].

وأعيد تنظيم سجون الدرجة الثالثة في المستعمرة، وأصبحت جميعها سجونًا محلية، عمل بها موظفون تم تعيينهم من القبيلة المحلية بواسطة مفوض المنطقة، والذي كان أيضًا المشرف على السجن. وفضل عدد من حراس السجون النظاميين الاستقالة والانضمام إلى موظفي السجن الموجود في المقار الرئيسة لمناطقهم الأصلية. ولقد أتاحت عملية إعادة التنظيم توفير ١٦٠٠ جنيه إسترليني سنويًا من تكاليف نقل موظفي السجون الأفارقة[١٩٧].

وقدمت لجنة إدارة السجون الاستعمارية، التي تم تعيينها في عام ١٩٣٧، تقارير حول وضع السجون إلى وزارة المستعمرات، وأشارت إلى العيوب الرئيسة في إدارة السجون في كينيا؛ والمتمثلة في الاكتظاظ الشديد، والموظفين المثقلين بالمهام المتعددة، واحتجاز المصابون بأمراض عقلية، وحالات الهروب، والأعداد المتزايدة من السجناء، والافتقار إلى تدابير إعادة التأهيل والتصنيف والفصل، وناقشت وزارة المستعمرات أوضاع المؤسسات العقابية في كينيا، وأرسلت لجان تحقيق؛ أهمها لجنة بوش في عام ١٩٣٣، ولجنة باترسون في عام ١٩٣٩[١٩٨].

وكان المسئولون الاستعماريون مقتنعون تمامًا بأن الخطوة الأولى للإصلاح تتمثل في "فصل المجرمين الأوائل عن المجرمين الخطرين. وكان يُنظر إلى السجناء رهن الحبس الاحتياطي على أنهم أول الضحايا المعرضين لخطر الانحراف[١٩٩].

ومن ناحية أخرى قدمت لجان مساعدة السجناء المفرج عنهم، التي تم تشكيلها ١٩٣٨ في نيروبي ومومباسا وكيسومو، مساعدات طوال العام لتوفير فرص عمل. وبلغ إجمالي عدد السجناء الذين تمت مقابلتهم من قبل هذه اللجان الثلاث قبل خروجهم من السجن ٧٥٢ سجينًا(٢٠٠).

(ج) أوضاع السجناء

حقق التدريب الفني للسجناء في سجون الدرجة الأولى تقدما مرضيًا طوال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، والذي شمل؛ الخياطة، والنجارة، وصناعة الحصير، والخيوط والحبال، وصناعة ألياف جوز الهند. ونجح السجناء في تصنيع الزي الرسمي لجميع موظفي السجون بالإضافة إلى الملابس الداخلية في الورش الملحقة بالسجون، كما تقدمت الدوائر الحكومية الأخرى بطلبات لمصلحة السجون لتصنيع الزي الرسمي لإداراتهم بشكل سنوي. وقد زاد عدد السجناء العاملين في ورشة النجارة في نيروبي، وذلك لمواكبة الأعداد المتزايدة من طلبات الإنتاج(٢٠١).

كما تكفل تسعة عشر سجنًا بزراعة المواد الغذائية المطلوبة لغذاء السجناء؛ ففي خلال عام ١٩٣٢، تمت زراعة ما قيمته ١١١٧ جنيهًا إسترلينيًا من المواد الغذائية لهذا الغرض، وكانت المحاصيل الرئيسة وكمية الإنتاج كالتالي: الذرة (١٩٣ طنًا)، والفاصوليا (١٨ طنًا)، والبطاطس (٣٨ طنًا)(٢٠٢).

واستمرت أيضا سياسة تدريب النزلاء في المدارس الإصلاحية على تعلم الحرف، فقام السيد وود Wood المشرف على المدارس الإصلاحية بتحسين جودة التعليم الفني في تلك المدارس، حيث قام بتعيين مدرس نجارة بريطاني لتعليم النزلاء كيفية بناء الطاولات والكراسي، وخزائن الملفات، والأبواب وإطارات النوافذ الحكومية. كما تم تنفيذ الأعمال التعاقدية لأصحاب العقارات الأوروبيين. ووسع

التدريب على الخشب ليشمل الحدادة والخياطة. كما أرسل السجناء ذوي القدرة المحدودة على التدريب المهني للعمل في المزارع الكبيرة.

وعبر وود عن نجاح تجربته عام ١٩٢٨، قائلا:" يجب أن نعلم أن عنصر الإكراه يرتبط باكتساب جميع العادات المتحضرة تقريبًا، وبغض النظر عن الظروف التي تم فيها اكتساب عادات الصناعة، فإن اكتسابها هو الهدف الأسمى، ويجب أن يكون له تأثير مفيد على الشخصية والسلوك، حيث يمكن للصناعة إصلاح الاتجاهات المنحرفة للمدانين"[٢٠٣].

أما عن ظروف معيشة السجناء داخل السجون ومعسكرات الاعتقال فكانت صعبة للغاية، وذلك بسبب تدني أماكن الإقامة، والتكدس وضعف التهوية، ألا أنه كان يجوز للمحتجزين بموافقة المسئول عن السجن استقبال زيارات خاصة من مستشاريهم القانونيين ومن أقاربهم[٢٠٤]. ومن ناحية أخرى كان التمييز العنصري داخل السجون موجودًا بشكل كبير؛ حيث عاش السجناء الأوروبيون البيض في ظروف أكثر راحة بكثير من ظروف السجناء الكينيين السود[٢٠٥].

وفي إطار سعي الحكومة البريطانية لمساعدة السجناء فقد وضعت مخططًا عام ١٩٣٦ لتوفير مساكن للسجناء المفرج عنهم في نيروبي لفترة محدودة من الزمن، وذلك حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم، أو العثور على فرصة عمل. وتم إنشاء تلك النُزُل بمساعدة قوات الجيش في نيروبي ومومباسا وكيسومو. وكان بإمكان المحكوم عليهم بعد إطلاق سراحهم أن يأتوا إلى تلك المساكن، ويتم تسكينهم ودفع أجورهم مقابل بعض الأعمال اليدوية، مع المسئولية الشخصية للسجناء المفرج عنهم بشراء طعامهم وتسويق منتجاتهم. وكانت أعداد تلك الدور محدودة للغاية من حيث الموارد والنطاق، وعلى الرغم من أن أعداد الرواد كانت منخفضة، إلا أن تقارير الحكومة ذكرت أن معظم المدانين السابقين الذين استفادوا من تلك المساعدات لم يقعوا في مشاكل بعد ذلك، واستمروا في عملهم بنجاح[٢٠٦].

أما عن الحالة الصحية للسجناء، فقد تحسنت الحالة الصحية العامة للسجناء في سجن نيروبي خلال عام ١٩٢٧، وإن كان تحسنًا ضعيفًا، ويرجع ذلك إلى تحسن ظروف الإقامة والتهوية[٢٠٧]. بينما

لم تكن الصحة العامة للسجناء عام ١٩٢٨ مرضية[٢٠٨]. وأظهرت الصحة العامة للسجناء تحسنًا عام ١٩٢٩ مقارنة بعام ١٩٢٨، حيث انخفضت أعداد المرضى في السجون من ٩٨ إلى ٨٢ حالة، ولكن بلغ عدد الوفيات ٨٣ حالة[٢٠٩]. وفي عام ١٩٣٠، ارتفعت أعداد المرضى إلى ٩٥، لكن عدد الوفيات، الذي تجاوز ٨٠ في العامين السابقين قد انخفض إلى ٢٩ حالة[٢١٠]. وفي عام ١٩٣١ بلغ عدد الوفيات داخل السجون ٥٦ حالة[٢١١]. وانخفضت إلى ٣٣ حالة عام ١٩٣٢[٢١٢]. ثم ارتفعت إلى ٤١ حالة وفاة خلال عام ١٩٣٣[٢١٣]. وفي عام ١٩٣٤ كان إجمالي عدد الوفيات ٩٥ حالة، وذلك بسبب مرض الالتهاب الرئوي[٢١٤].

وأصبحت الحالة الصحية العامة للسجناء عام ١٩٣٥ جيدة، وكانت هناك ٦٠ حالة وفاة خلال العام، وذلك أقل بـ ٣٥ حالة من إجمالي عدد حالات عام ١٩٣٤. وكان الالتهاب الرئوي وحده مسئولاً عن ٢٩ حالة وفاة[٢١٥]. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة جدًا في عدد حالات الإصابة عام ١٩٣٦، انخفض إجمالي عدد الوفيات من ٦٠ إلى ٥٨ حالة. ومن بين تلك الوفيات، كانت ٣٨ حالة وفاة بسبب الالتهاب الرئوي[٢١٦]. لكن ارتفعت أعداد الوفيات عام ١٩٣٧ إلى ٨٣، بسبب انتشار وباء الأنفلونزا ومرض الالتهاب الرئوي[٢١٧]. وشهد عام ١٩٣٨ تحسن الصحة العامة للسجناء، وانخفاض الوفيات في السجون إلى ٦٣ حالة[٢١٨]. وربما يرجع ذلك للرعاية الصحية المقدمة للسجناء بعد تقارير لجان التفتيش على السجون، وتوصياتها التي طالبت بإصلاح حالة السجون.

خامسًا- موقف الكينيين من القوانين الاستعمارية والعقوبات المفروضة.

استخدمت الإدارة الاستعمارية أسلوب السخرة لاجبار الوطنيين الكينيين على العمل في مزارع المستوطنين الأوروبيين[٢١٩].كما فرضت الضرائب الباهظة مثل ضريبة الكوخ وضريبة الرأس، وبدأ مفوضو المقاطعات في جمع تلك الضرائب مستعينين بالشرطة لفرض الدفع واعتقال المتخلفين عن السداد[٢٢٠]. كما صدر قانون ضريبة على الرواتب الرسمية عام ١٩٣١، والذي خول لحاكم المستعمرة،

فرض ضريبة لا تتجاوز ٢٠ في المائة على رواتب الموظفين في الخدمة العامة، مما زاد من معاناة السكان الأصليين[٢٢١].

واتسمت الفترة الاستعمارية في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين بزيادة مطردة في عدد الجرائم المبلغ عنها ضد الممتلكات، وتحدثت الصحافة عن سلسلة من السرقات، وعمليات السطو، واقتحام المنازل في مزارع المستوطنين، الذين أصابهم الفزع إزاء تلك الحوادث. وحاولت الإدارة الاستعمارية التقليل من مخاوف المستوطنين، ومع ذلك، كانت السلطات الاستعمارية قلقة للغاية بشأن ظهور العصابات في المناطق الأوروبية الحضرية، وكانت تلك الأعمال العدوانية بمثابة رد فعل من الكينيين إزاء السياسات البريطانية الاقتصادية، وبناءً على ما سبقت فرضت الحكومة البريطانية رقابة صارمة على الجمعيات السياسية الأفريقية، وظنت أنها المحرض على تلك الأحداث، فأصدرت أحكامًا قاسية ضد أعضائها وعملت على تفكيكها[٢٢٢].

وشكلت الاعتداءات على ممتلكات المستوطنين والتي وصفتها تقارير وزارة المستعمرات بالجرائم ضد الممتلكات الجزء الأكبر من جرائم المستعمرة؛ حيث بلغت ٥٨٠ حالة في عام ١٩٢٥، ثم زاد إلى ٩٧٢ عام ١٩٢٦[٢٢٣]. أما الجرائم الواقعة على الممتلكات في عام ١٩٢٩ فوصلت إلى ٢،٧١٠ قضية وفي عام ١٩٣٠ بلغت ٢،٩٩١ قضية[٢٢٤]. أما في عام ١٩٣٧ فزادت معدلات الاعتداء على الممتلكات وأُدين ٤١٢٢ أفريقيًا[٢٢٥].

وكان لسياسات العمل السائدة في مستعمرة كينيا دور في ظهور شريحة متشردي نيروبي، إذ لم تقدم الحكومة الاستعمارية في نيروبي أملا للأفارقة بالحصول على أية وظيفة في الأعمال الحكومية بأجر مناسب، كما تلاشت آمالهم في الحصول التعليم في السنوات الأولى، وظل الوضع كذلك حتى عام ١٩٣١ كما سبق القول [٢٢٦].

تضاعف عدد السكان في نيروبي بين عامي ١٩٢٣ و١٩٣١، من ١٢٥٠٠ إلى ٢٦٧٦٥ وشكلت جماعات الكيكويو ٥٥٪ من القوى العاملة في نيروبي. ونتيجة السياسات الاقتصادية

للاستعمار، وتزايد أعداد السكان الأصليين العاطلين عن العمل في نيروبي دون أسباب ظاهرية– ظهرت الاحتجاجات الجماهيرية، وانضم العاطلون عن العمل إلى المظاهرات التي اجتاحت عمق مدينة نيروبي، وأصبحت الإضرابات العمالية سمه بارزة في المناطق الحضرية في كينيا، وكان أبرزها احتجاج عام ١٩٣٤، والذي واجهته الحكومة بتكليف الشرطة باتخاذ إجراءات قمعية ضد المحتجين وإخلاء الشوارع(٢٢٧).

وسعت الحكومة البريطانية على الفور لإيجاد آليات للسيطرة على حركة الأفارقة داخل الريف، وكذلك إعادة توجيه الهجرة من المناطق الحضرية إلى المحميات الريفية؛ فسنت قانون التشرد للسيطرة على الحركات العمالية الأفريقية، ثم شرعت في تطبيق قانون تسجيل السكان الأصليين عام ١٩١٥ من أجل الغرض نفسه(٢٢٨).

وقد أبدى مسئول التسجيل في مومباسا السيد ويديربيرن Mr Wedderburn، صعوبة فرض شهادات التسجيل على المواطنين، وذكر أن الشرطة في مومباسا ليس لديها رغبة في تطبيق قانون التسجيل داخل المدينة. وحتى عام ١٩٢٦ لم يكن هناك سوى ٥٤٣ تسجيلًا، وكان ذلك بمثابة تحسن كبير عن عام ١٩٢٥، عندما لم يتم تسجيل أي شيء خلاله(٢٢٩). واستمر امتناع عدد ليس بالقليل من الكينيين عن الاستجابة لطلبات الحكومة بالتسجيل حتى عام ١٩٣٧، ففي نفس العام صدر ما يقرب من ٤٠٠٠ عقوبة بسبب مخالفة قانون تسجيل السكان الأصليين(٢٣٠).

نمت الحركة الوطنية في شرق إفريقيا وخاصة في كينيا، بعد أن كشفت الإمبريالية عن أبشع أنماط استغلالها في تلك المستعمرة، وبينما كانت الحرب العالمية الأولي تشرف علي نهايتها، بدأت القبائل الكينية بصفة عامة وقبائل الكيكويو بصفة خاصة في إعلان استياءها من نزع حيازة الأرض وأسلوب السخرة وظروف العمل السيئة والأجور المتدنية، وفي عام ١٩٢٠ أسس الكيكويو أولي منظماتهم السياسية، وهي رابطة الكيكويو Kikuyu Association، والتي تشكلت من رؤساء وزعماء معتدلين في مواقفهم تجاه الإدارة الاستعمارية، وكان الغرض من تلك المنظمة امتصاص السخط والنقد

الحاد الموجه إلى الإمبريالية أكثر من الدفاع عن مصالح الكيكويو؛ لذلك فشلت تلك المنظمة في قيادة جماهير الشعب الكيني. وفي عام ١٩٢١ أُسست رابطة شباب الكيكويو Young kikuyu Association برئاسة هاري ثوكو بهدف حماية حقوق المواطنين والدفاع عن مصالحهم، وكان السبب المباشر لتأسيس تلك الرابطة هو القرار الظالم الذي أصدرته رابطة المستوطنين الكينيين بتخفيض أجور العمال الأفارقة بمقدار الثلث(٢٣١).

وتغير اسم رابطة شباب الكيكويو إلى جمعية شرق أفريقيا الوطنية East African National Association وكان هدفها الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية للشعب الكيني، وعقد هاري ثوكو اجتماعات عدة، طالب خلالها بإعادة الحقوق السياسية والاقتصادية التي سلبت من الكينيين، ونادى بإنهاء سياسة الاستعمار البريطاني(٢٣٢).

ونتيجة لسياسات العمل القسري للنساء في مزارع الأوروبيين تعرضت عدد من الفتيات للاغتصاب، وثار مشايخ القبائل، وحملوا شكوى لرئيس المفوضين مفادها؛ أن النساء والفتيات الصغيرات أُمرن بترك محمياتهن للعمل في المزارع الأوروبية بعيدًا عن منازلهن، وكان ذلك العمل القسري بأمر من مفوض المنطقة، وأن بعض النساء تعرضن للاغتصاب هناك. وللتخفيف من حدة هذه المشكلة، وعد رئيس المفوضين المحليين ومسئولوه بالتحقيق في تلك الحالات. وهكذا لم يحترم المزارعون الأوروبيون النساء والأطفال في مزارعهم الخاصة، فقد استخدموا سلطاتهم لمضايقة الإناث(٢٣٣). وحظي هاري ثوكو بتأييد النساء والفتيات اللاتي تضامنَّ معه، وطالبن بالإفراج عنه، لأنه ندد بالعمل القسري للفتيات في المزارع الأوروبية، كما عارضت نساء الكيكويو سياسات العمل الإجباري، وامتهان النساء(٢٣٤).

وفي مارس ١٩٢٢، تم القبض على هاري ثوكو في نيروبي بسبب تحريضه ضد بطاقة تسجيل الهوية للأفارقة، وأدى اعتقاله إلى مظاهرة غاضبة بلغ عددها الآلاف، وأطلقت الشرطة النار على المتظاهرين، مما أسفر عن مقتل نحو عشرين شخصًا. وعلى إثر تلك الأحداث تم نفي ثوكو، وحظر

رابطة شرق أفريقيا، وانتابت الحكومة القلق من تجدد الثورة الأفريقية، وبدأت إجراءات تشديد الرقابة على الأفارقة، كما حذرت المسئولين والسياسيين البريطانيين من خطر تقديم التنازلات للمستوطنين، والتي سوف تكون سببًا في اندلاع السخط الأفريقي(٢٣٥).

وهكذا تبين لنا أن ما فعله هارى ثوكو من إثارة الاحتجاجات، والتفاف أنصاره من حوله قد أفضى إلى وجود تيار تقدمى جديد ضد الاستعمار البريطاني وسياساته التي اعتمدت على بعض الموالين من زعماء القبائل(٢٣٦).

وبعد اعتقال هاري ثوكو توقف نشاط الكيكويو لفترة قصيرة، ثم أعادت تنظيم صفوفها باسم "رابطة الكيكويو المركزية Kikuyu central association برئاسة جوزيف كانجيثي Joseph Kangether، وجومو كينياتا Jomo Kenyatta، وجذبت تلك المنظمة الانتباه إليها لأول مرة خلال عام ١٩٢٥، حين قدم أعضاؤها التماسًا إلى الحكومة طالبوا فيه بنشر قوانين مستعمرة كينيا بلغة الكيكويو، وبإطلاق سراح هاري ثوكو. وكان من أهداف المنظمة الجديدة؛ وقف عمليات نزع ملكية الأرض، ومنح الحقوق السياسية للأفارقة، وتمثيلهم في المجلس التشريعي، وانتخاب الرؤساء والزعماء الأفارقة وكذلك الأجهزة الإدارية المحلية، ومنح العمال والمستخدمين حقوقًا متساوية. ونتيجة لأن غالبية أعضاء هذه المنظمة من الشباب الإفريقى المثقف فقد تمكنت المنظمة بسرعة من اكتساب ثقة جماهير الشعب الكيني وساعدها على ذلك ارتباط برنامجها بالدفاع عن حقوق الأفارقة(٢٣٧).

سعي المستوطنون البيض للحصول على مساندة الشرطة في معاقبة أي عامل أفريقي بالضرب، دون أي محاكمة أو توجيه تهمة، وتم تنفيذ تلك الأشكال من الجلد غير القانوني وغير المؤسسي على العمال الأفارقة دون أي جريمة بناءً على طلب المستوطنين، واستجابة لأهداف أصحاب العمل. واستمرت تلك الممارسات خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين(٢٣٨).

ومع مطلع القرن العشرين خصص النظام الاستعماري ما يقرب من ٦٠ ألف فدان من الأراضي للمستوطنين، مما أدى إلى طرد ١١٠٠٠ من أفراد الكيكويو من مزارعهم. بعد أن استقروا منذ القدم

على تلك المساحات الشاسعة من الأراضي الكينية[٢٣٩]. ونص قانون صندوق أراضي السكان الأصليين لعام ١٩٣٠ على اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستبعاد أية أرض قد تكون مطلوبة لأغراض عامة، مع تقديم التعويض المستحق في مثل هذه الحالات[٢٤٠]. كما صدر مرسوم رقم ٥١ (المعدل)، لسنة ١٩٣٢. ونص على استئصال الأراضي البيضاء من محمية السكان الأصليين بهدف منح عقد إيجار لغرض استغلال معادن التاج، كما يجوز إجراء استقطاع مؤقت، على أن يتم دفع التعويض نقدًا بدلاً من أن يكون على شكل إضافة أرض إلى المحمية[٢٤١].

وعبر ونستون تشرشل عن سلب أراضي الافارقة الأصليين لصالح المستوطنين الأوروبيين قائلا: "سيكون يومًا سيئًا لهؤلاء السكان الأصليين عندما يتم إزالة ثرواتهم بواسطة الإدارة المحايدة للتاج، ثم التخلي عنها لمصلحة عدد قليل من المستوطنين البيض"[٢٤٢].

انخرط المناضل الكيني كينياتا في العديد من الحركات القومية الأفريقية طوال العقد الثاني من القرن العشرين؛ ومنها جمعية كيكويو المركزية، وهي منظمة عارضت البريطانيين بسبب استيلائهم على الأراضي القبلية. وبعد تعيين كينياتا أمينًا عامًا لجمعية كيكويو المركزية في عام ١٩٢٨، ساعد في تنسيق احتجاجات لا حصر لها في لندن بشأن السياسة الاستعمارية. وعنما لم تحظ تلك الاحتجاجات بالنجاح، قرر كينياتا البقاء في أوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين من أجل الحصول على تعليم رسمي، والتحق بكلية الاقتصاد في لندن[٢٤٣].

وفي أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، تمكنت السلطات الاستعمارية من اتباع سياسة المضايقة ضد كينياتا ورفاقه ومعظم قادة المنظمات السياسية الأفريقية، وفرضت أقصى العقوبات عليهم بعد تقديمهم إلى المحاكمة، وأرسلت عددًا كبيرًا منهم إلى السجن في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين[٢٤٤].

وبناءً على ما سبق ذكره فقد حاول الأفارقة في كينيا بشتى الطرق الاعتراض والامتناع عن الامتثال للقوانين البريطانية والضرائب المجحفة، مما عرضهم لعقوبات كثيرة، علاوة على الظروف الاقتصادية القاسية، وسلب المستوطنين لأراضيهم.

سادسًا- تقييم دور الإدارة الاستعمارية في مكافحة الجريمة وتقدير العقوبات.

كشفت تقارير وزارة المستعمرات البريطانية أن الجريمة في كينيا لم تكن منتشرة ولا خطيرة بشكل عام، بالمقارنة مع الإحصاءات الجنائية لبلدان الشرق الأقصى، ذلك على الرغم من التوسع المطرد في الاستيطان الأوروبي والظلم الذي تعرض له السكان الأصليون، بالإضافة إلى سيطرة الأوروبيين على أراضيهم الزراعية(٢٤٥).

وكثيرًا ما أشار الحكام الاستعماريون للوحشية الفطرية للمجتمعات الأفريقية عند حديثهم عن الجرائم الواقعة في المستعمرات، ووصفوا أيضًا العقوبات التي فرضت على الجناة بالوحشية. رغم معارضة الباحثين والمتخصصين لهذا التصنيف، ومطالبتهم بإعادة النظر في فكرة الوحشية، وأكدوا أن قانون السكان الأصليين كان يجب أن يرتكز على فكرة المصالحة بدلاً من الانتقام(٢٤٦).

ولجأ ضباط الشرطة إلى عمليات الاعتقال الترهيبية وغير القانونية والعشوائية على نطاق واسع، وتم التركيز بشكل خاص على مخالفات قانون تسجيل السكان الأصليين وقانون الكوخ وضريبة الاقتراع. ووصل الإكراه الجسدي والتعذيب ضد الأفارقة إلى ذروته بأيدي ضباط الشرطة؛ سواءً من الشرطة الاستعمارية العاملة في المناطق الأوروبية أم الشرطة القبلية، وركزت أعمال الشرطة على فرض النظام العام، وقمع المعارضة السياسية، وتحصيل الإيرادات. وأدى هذا التفويض شبه العسكري إلى تعقيد العلاقة بين الشرطة والأفارقة، وأوجد استياءً عميقًا بين الجماعات الأفريقية المحلية(٢٤٧).

وأمام لجان التحقيق، اتهم الشهود الأفارقة الشرطة الاستعمارية والقبلية "بإساءة استخدام الاعتقال" وأعربوا عن شعورهم بالاستياء إزاء مواقف الشرطة والاضطهاد الذي تعرضوا له، كما أدت عمليات التفتيش والمداهمات التي قامت بها الشرطة في القرى والأكواخ الأفريقية إلى عمليات سرقة وفساد واعتداءات وانتهاكات منتظمة. وامتدت اعتداءات الشرطة وسوء معاملتها إلى زنزانات السجون أيضًا، واستخدمت ضد المتهمين والشهود أثناء تحقيقاتها أسلوب التهديد والضرب والإذلال، وأشكال أكثر من الإكراه الجسدي؛ مثل وضع الفلفل الأحمر في عيون المتهم لانتزاع الاعترافات(٢٤٨).

ووصف الكولونيل جورجيس Colonel E.H. Gorges –الضابط في الجيش الملكي البريطاني، والذي قضى فترة عشر سنوات في شرق أفريقيا– الشرطة الكينية بأنها "عصابة مسلحة من رجال مدربين تدريبًا جزئيًا". وحذر الإدارة بشأن عناصر الشرطة الكينية قائلا: "ما لم يتم وضعهم تحت قيادة مسئولة، فسوف يتحولون من سيئ إلى أسوأ، وربما شكلوا مصدر خطر في المستقبل"(٢٤٩).

ومن الأمور السلبية أيضًا أن الإدارة البريطانية وضعت حماية الأشخاص والممتلكات الأوروبية من التهديد الذي تشكله الأغلبية الأفريقية في كينيا كأولوية وكهدف سياسي، وأصبحت قضية لا يستطيع أي حاكم استعماري أن يتجاهلها. وكانت حماية مجتمع المستوطنين الذين لم يتجاوز عددهم ٢١٠٠٠ قبل عام ١٩٣٩ مسئولية الشرطة الكينية والدور الأساسي المنوط بها القيام به(٢٥٠).

وإزاء معاملات الشرطة القاسية ضد الأفارقة، ومحاباة المستوطنين، وعدم تحقيق العدالة، ونتيجة المخاوف العامة بشأن ارتفاع معدلات الجريمة قررت الإدارة البريطانية إنشاء لجنة الجريمة في عام ١٩٣٢، وهي هيئة مكونة من عدة فروع للإدارات الاستعمارية بما في ذلك ضباط الشرطة والعمل والشؤون المحلية، وألقت اللجنة نظرة فاحصة على جذور الجريمة في كينيا، سعيًا إلى تزويد الحكومة بالتقارير اللازمة لوقف موجة الاضطرابات. ووفقاً للتقرير، رأى أعضاء اللجنة أن جرائم الأحداث هي الأكثر في المناطق الحضرية، وارتبطت بشكل مباشر بالهجرة الأفريقية الناجمة عن الكساد الاقتصادي وانهيار "السلطة القبلية"(٢٥١).

أما عن تقييم الإدارة الاستعمارية فيما يخص العقوبات المفروضة، فقد استمر نظام المراجعة الدورية من قبل المحكمة العليا لجميع الأحكام، بما في ذلك أحكام الإعدام، والتي خففت إلى السجن في بعض الحالات، كما حكم بالإفراج عن بعض المدانين بشرط استمرار حسن السير والسلوك، كما أُطلق سراح البعض مع تعهد ضامن، وتم تأجيل عدد من القضايا لإعادة النظر فيها(٢٥٢).

ووجهت المحكمة العليا انتقادها إلى بعض القضاة المحليين لإصدارهم أحكامًا متشددة عن تلك التي أصدرها القضاة المقيمون لنفس الجريمة، وحرصت المحكمة العليا على تخفيف العقوبات الواردة

عند المراجعة، حيث كان من بين جميع قضايا التي تطلبت تأكيد من قبل المحكمة العليا في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، تم تخفيف الأحكام في حوالي ٢٠٪ من القضايا عند المراجعة.

ومن ناحية أخرى دافع القضاة عن الأحكام القضائية التي أصدروها، والتي تناسبت مع الظروف المحلية التي منحتهم سلطات واسعة للعقاب. وأعلنوا استيائهم من التدخل والدور الإشرافي للمحكمة العليا، والتي اتُهمت بالتسبب في تأخير المحاكمات وفترات الحبس الاحتياطي. وغضب القضاة عندما علموا بتخفيف الأحكام الصادرة في جرائم معينة منتشرة في مناطقهم(٢٥٣).

وهكذا اختلف إصدار الأحكام بشكل كبير من محكمة إلى أخرى، ومن مستعمرة إلى أخرى، وغالبًا ما حددت أيديولوجية القاضي طبيعة الحكم(٢٥٤). كما حدث خلط بين صفة القاضي السياسية والقضائية؛ فقد كان رئيس البلدية قاضيًا، لكنه كان أيضًا رئيسًا للشرطة القبلية، وبالتالي قام بالتحقيق وجمع الأدلة للمحاكمة التي ترأسها في منصبه كقاضي. وبالتالي لا يمكن اتباع القواعد السليمة لإجراءات المحكمة ومقبولية الأدلة في مثل هذه الظروف(٢٥٥).

وإزاء ما سبق من ظروف المحاكمات والأحكام أنشئت "لجنة إدارة العقوبات الاستعمارية" (CPAC) لجمع المعلومات حول الممارسات والانتهاكات العقابية الاستعمارية(٢٥٦). وراقب المسئولون في وزارة المستعمرات وحتى قبل الحرب العالمية الثانية عن كثب السياسات والممارسات الجزائية في كل مستعمرة لضمان توحيد الأنظمة العقابية، وكانت تلك المراقبة تتم عادة عن طريق مراجعة التقارير الاستعمارية السنوية لإدارات السجون، وتقارير لجان التحقيق المحلية، وأحيانًا عن طريق تكليف المتخصصين بالتحقيق في جوانب محددة من الإجراءات الجزائية وإعداد التقارير السياسية(٢٥٧).

وقرر وزير المستعمرات تشكيل لجنة تحقيق، برئاسة مستشاره القانوني، هربرت بوش Bushe، في عام ١٩٣٣، للتحقيق في سبب عدم وجود آلية لتحقيق العدالة بكفاءة في المستعمرات البريطانية الثلاث في شرق أفريقيا؛ كينيا وأوغندا وتنجانيقا(٢٥٨).

وأتاحت لجنة بوش الفرصة لكشف ومناقشة عيوب أنظمة العدالة الجنائية في شرق أفريقيا. وكانت النتائج التي توصل إليها تقرير بوش واضحة، ومفادها إن آلية إقامة العدل في هذه الأراضي لا تعمل، وإن ظلت كما هي قائمة آنذاك، فلا يمكن أن تعمل، ولفت بوش النظر إلى الكثير من أوجه القصور، ورأى أنه بدلاً من اعتبار العدالة الجنائية بمثابة "مساعدة" و"ضمان"، نظر الأفارقة إليها في كثير من الأحيان "بخوف". وكانت عيوب العدالة الجنائية الاستعمارية تتبع في المقام الأول من نقص عدد الموظفين الإداريين، وتزايد عدد القضايا، وكان القضاة مثقلين بالأعباء، وتراكمت أعمال المحاكم. كما كان لأوجه القصور في نظام الشرطة تأثير كبير على أنماط الملاحقة القضائية والعقاب، بالإضافة إلى عدم كفاية تحقيقات الشرطة(٢٥٩).

وأوصت اللجنة بوجوب خضوع جميع أحكام السجن لأكثر من ستة أشهر، والجلد لأكثر من اثنتي عشرة جلدة، والغرامات التي تزيد عن ٥٠ جنيهًا إسترلينيًا، للمراجعة والتأكيد من قبل المحكمة العليا. وشعر القضاة والمسئولون في كينيا أن تلك القيود تعرقل سير العدالة، وأنها تسببت في إحراج المحاكم الفرعية(٢٦٠).

وخلال الفترة التي كان فيها أعضاء اللجنة ينهون إعداد تقريرهم، طالب حكام أقاليم شرق أفريقيا الثلاثة وزير الدولة لشئون المستعمرات، بعدم تنفيذ معظم توصيات لجنة بوش. وفي نهاية الأمر تمت الاستجابة لطلباتهم مما جعل تقرير اللجنة كأن لم يكن(٢٦١).

ومن الأمثلة الصارخة لتواطؤ السلطة القضائية مع المستوطنين الأوروبيين المدانين بجرائم، وتخفيف العقوبات الصادرة بحقهم؛ ما حدث عام ١٩٢٣، عندما أمر جاسبر أبراهام Jasper Abraham نجل أسقف نورويتش Norwich، موظفًا أفريقيًا يُدعى كيتوش بتسليم حصانه الذي تركه في محطة السكك الحديدية إلى المزرعة. وعندما علم جاسبر أن كيتوش ركب الحصان، بدلاً من أن يقوم بجره كما قيل له، نهره وعنفه، فأجابه كيتوش بأنه ليس لصًا. وفوجئ أبراهام بهذه الإجابة التي اعتبرها "وقحة"، فجلده لمدة خمس عشرة دقيقة، ثم أمر الموظفين الأفارقة الآخرين بمواصلة

الجلد، وانتهى الأمر بعد بضع دقائق أخرى بركلة في رأسه، ثم قام بربطه بعمود في المخزن طوال الليل، وبحلول الصباح مات كيتوش. لقد مات كما عبر المعاصرون بسبب امتطائه الحصان الأوروبي، وكان الحق في ركوب الحصان رمزًا للمكانة الاجتماعية والسلطة المخصصة للأوروبيين، ومن خلال امتطائه الحصان، تحدى الموظف الأفريقي عن غير قصد الحدود الرمزية التي تميز وتفصل بين العرقين، مما أثار المزارع الأوروبي. واتصل على الفور جاسبر برئيس الشرطة المحلية، وأخبره أن الأفريقي المصاب كان يتمنى الموت. وعقدت المحاكمة من تسعة أوروبيين خلافاً للمحاكمات السابقة المماثلة، وقد حظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق في بريطانيا(٢٦٢).

ووجد جاسبر نفسه في قفص الاتهام في قاعة محكمة في نيروبي. تم الاستماع إلى القضية من قبل القائم بأعمال رئيس المحكمة العليا، الذي كان قاضيًا متخصصًا في كينيا لعدة سنوات. وكانت المفاجأة شهادة العديد من الأطباء بأن الإصابات الناجمة عن الجلد لم تكن كافية للتسبب في الوفاة. ووجدت هيئة المحلفين الأوروبية أن أبراهام مذنب فقط لأنه تسبب في أذى لكيتوش، وحكم عليه بالسجن لمدة عامين فقط!(٢٦٣).

وفي عام ١٩٣٤ حظيت قضية سلوين Selwyn بتغطية إعلامية كبيرة، وأظهرت أيضًا تواطؤ السلطة القضائية تجاه المجرمين الأوروبيين، علاوة على الوحشية التي تعرض لها بعض العمال الأفارقة في مزارع المستوطنين؛ ففي مزرعة بالقرب من كيتالي تم اكتشاف سرقة اثنين من الأجراس من أعناق أبقار المزرعة، وبعد بحث في المنطقة، قاموا بتتبع الأجراس إلى مزرعة مجاورة، حيث كان يعمل صبي أفريقي وخمسة خدم أفارقة آخرون. وتم جلد اللصوص الستة في مخزن بطريقة وحشية بناءً على أمر السيدة سلوين صاحبة المزرعة. وتوفي أحد الأفارقة الستة، وهو كيين لوياموي Keyen Luyamoi، متأثرًا بجراحه. واستفاد الجناة البيض من تعاطف هيئة المحلفين، في حين أن المشتكين والشهود السود تم رفضهم علنًا باعتبارهم غير جديرين بالثقة ولاعتبارهم "مواطنين مشاكسين"

استحقوا بطريقة ما الضرب الوحشي الذي تعرضوا له. وأثبت الطبيب الأوروبي أن المتوفى أصيب بعدوى أثناء وجوده في المستشفى بسبب "خدش الجلد بعد الضرب". ونتيجة لذلك، استخدمت هيئة المحلفين هذه النتائج الطبية بمهارة لإسقاط تهمة القتل العمد على افتراض أن الوفاة لم تنجم مباشرة عن الضرب، بل عن العدوى![٢٦٤].

وأثارت محاكمة باجيشو Bagishu في كينيا في أوائل الثلاثينيات استياء الرأي العام ووزارة المستعمرات البريطانية بشأن أساليب الإجراءات الجنائية التي تم اعتمادها؛ والتي أدين فيها أربعة رجال بالقتل وحكم عليهم بالإعدام. وتمثلت وقائع القضية في العثور على جثة رجل أفريقي في مزرعة شخص يدعى أوزوالد بنتلي Oswald Bentley، بالقرب من كيتالي في المقاطعة الغربية في كينيا. ونتيجة للتحريات التي أدلى بها ضباط الشرطة، تم القبض على أربعة من موظفي بنتلي، واتهموا جميعًا بالقتل. وبموجب القانون الاستعماري الكيني المعمول به آنذاك، لم يكن مسموحًا لضباط الشرطة دون أمر قضائي من قاضٍ مقيم بإبقاء المشتبه بهم رهن الاحتجاز لمدة تزيد عن أربع وعشرين ساعة. وبعد سلسلة من التحايل، ونتيجة لنفوذ بنتلي وجهوده، أُشيع أن الإدانة كانت مبنية على أساس شهادات مقدمة إلى الشرطة والتي تم الحصول عليها تحت الإكراه[٢٦٥].

وهكذا فُرضت الأفكار الطبقية البريطانية على القانون والعدالة في كينيا؛ فاستخدم القضاة الاستعماريون الأفكار الطبقية البريطانية حول توجيه مسار العدالة، وحرصوا في المحاكم الكينية على مراعاة مصالح الطبقة الحاكمة والمستوطنين[٢٦٦]. ونجحت معظم المحاكم في تبرئة المجرمين البيض أو إصدار أحكام مخففة بتهمٍ بسيطة. وعندما كانت هيئة المحلفين تفشل في القيام بذلك أو ترفض، كان بإمكان المحكمة العليا في كينيا والمحكمة العليا لشرق أفريقيا تخفيف العقوبة المفروضة في المحكمة الجزئية، وذلك بهدف استرضاء الرأي العام الأبيض في المستعمرة [٢٦٧].

الخاتمة

أسفر البحث في موضوع الجرائم والعقوبات في مستعمرة كينيا خلال الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٨ إلى التوصل إلى عدد من النتائج، أهمها:

إن ما وصفته تقارير الإدارة البريطانية من تعريف للجرائم التي اقترفها الكينيون ما هو إلا رؤية الإدارة الاستعمارية لمفهوم الجريمة، والتي رأت أن مخالفة تشريعاتها السلطوية، وضرائبها التعجيزية جريمة، في حين رآها الوطنيون الأفارقة ردة فعل على المظالم التي عانوا منها، ومعارضة لاستبداد المستعمر، وأن واجبهم الوطني يملي عليهم عدم الامتثال للقوانين الإمبريالية التي سلبتهم حريتهم، وحقوقهم، وممتلكاتهم. واستخدم المستعمرون البريطانيون العقوبة كأداة أساسية لإخضاع الأفارقة، والسيطرة عليهم، والحفاظ على السلطة والهيمنة في مستعمرة كينيا، وبدلًا من أن تصبح مؤسسات العدالة البريطانية ضمانة للمساواة بين الجميع، ظهرت العنصرية، ونظر الأفارقة لتلك العدالة المزعومة بخوف وريبة، وكشفت أساليب التقاضي عن مخالفات صارخة بسبب سياسة التمييز تجاه الأفارقة، وبذلك فشلت أنظمة العدالة الاستعمارية البريطانية في مستعمرة كينيا في تحقيق مبدأ العدالة وسيادة القانون، وكشفت أساليب التقاضي عن مخالفات صارخة؛ منها الأحكام غير المتناسبة مع الجرائم، واختلافها من محكمة لأخرى، علاوة على الإفراط في استخدام العقوبات البدنية داخل المحاكم وخارجها، وكانت السياسة العقابية البريطانية قاسية في كثير من المواقف؛ حيث استخدمت العقوبات البدنية، مثل الضرب والجلد، على نطاق واسع، كما فرضت أحكام قاسية بالسجن على جرائم عدة؛ رغم بساطة المخالفة، بما في ذلك الجرائم الصغيرة نسبيًا.

ويمكن القول إجمالًا؛ أن القوانين البريطانية التي طُبقت في مستعمرة كينيا خلال الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٩ قد أسهمت في إنشاء نظام قانوني موحد في جميع أنحاء المستعمرة؛ مما عزز الاستقرار والنظام إلى حدٍ ما، كما ساعدت بعض القوانين في مكافحة بعض الجرائم.

وقد كشف تطبيق العقوبات عن عنصرية مقيتة؛ إذ تعرض عدد من الكينيين للاعتقال والسجن دون محاكمة عادلة، وبصورة أكبر من الأوروبيين أو الآسيويين، كما طبقت بعض القوانين صراحةً ضد مجموعات عرقية معينة، وأدت هذه العوامل إلى استياء واسع النطاق بين السكان المحليين وغذّت المشاعر القومية.

ثبت من خلال الدراسة استغلال الإدارة الاستعمارية لبعض القوانين بهدف قمع المعارضة السياسية وتقييد حرية الأفارقة، كما سنت بعض القوانين لخدمة مصالح المستوطنين الأوروبيين على حساب الأفارقة، ومن ناحية أخرى أدى تطبيق القوانين الإنجليزية إلى تهميش القانون العرفي الأفريقي والنظم الاجتماعية التي اعتادها الأفارقة؛ مما كان له آثاره السلبية عليهم.

وأدت القوانين الإنجليزية المتعلقة بالأرض إلى نزع ملكية أراضي كثير من القبائل الأفريقة، فتفاقمت مشكلة الفقر والبطالة، كما كبلت القوانين الإنجليزية الأفارقة بعد أن صادرت أراضيهم وممتلكاتهم ومنحتها للمستوطنين البيض، الذين سنت لصالحهم القوانين، ولا سيما القوانين المجحفة المتعلقة بالعمل وشروطه، وتقييد حرية الأفارقة وحركة تنقلهم داخل بلادهم من خلال تصاريح المرور، وبطاقات العمل، علاوة على أسلوب السخرة وفرض العمل الاجباري؛ وبهذا فإن الإدارة الاستعمارية وضعت الأفارقة تحت رحمة الأوروبيين يستغلونهم في مزارعهم كيفما شاءوا.

وقد حرصت بريطانيا على تحقيق أهدافها الاستعمارية الاقتصادية في مستعمرة كينيا، فلم تكتف بنزع أراضي الأفارقة، وإنما أثقلت كاهلهم بعدد من الضرائب، وضيقت عليهم سبل معيشتهم، وجعلت من عبء الضرائب وسيلة لتحقيق أهدافها لاقتصادية، فلقد كانت الضرائب هي الطريقة الوحيدة لإجبار المواطن على ترك أراضيه من أجل البحث عن عمل للوفاء بالضرائب المرهقة.

برهنت الدراسة على أن الجرائم الاقتصادية والإدارية، وخاصة جرائم الاعتداء على الممتلكات، ومخالفة قوانين وتصاريح العمل والضرائب كانت الأبرز والأكثر عددًا في مستعمرة كينيا مقارنة

بالجرائم ذات الطابع الاجتماعي مثل القتل والاغتصاب، والتي وردت بأعداد محدودة وطبيعية، مما يؤكد على زيف ادعاء الاستعمار حول طبيعة الافارقة التي تميل للعنف والجريمة.

بينت الدراسة أن كينيا أصبحت بمثابة سجن كبير خلال الفترة الاستعمارية؛ إذ تعددت المؤسسات العقابية وتنوعت ما بين السجون والمعتقلات والمدارس الإصلاحية للأحداث، والتي كانت تابعة أيضًا لمصلحة السجون. فقد انتشرت السجون في كافة أرجاء المستعمرة، كما أنشأت الحكومة معسكرات الاعتقال بغرض الفصل بين المجرمين والمتخلفين عن دفع الضرائب، ورأت الحكومة أن تلك المعسكرات بديلًا أقل تكلفة مقارنة بالسجون.

أثبتت الدراسة أن تطبيق القوانين الإنجليزية في مستعمرة كينيا كان له تأثيره العميق على المجتمع الأفريقي؛ فبينما وفرت بعض القوانين حماية محدودة وحافظت على النظام، إلا أن قوانين عدة اتسمت بالتمييز لصالح المستوطنين، والقمع ضد السكان الأصليين؛ مما تسبب في تفاقم التوترات العرقية والانقسامات الاجتماعية، وأسهمت في صعود الحركة القومية في كينيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى حصول كينيا على استقلالها في ١٢ ديسمبر عام ١٩٦٣.

(١) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر** (القاهرة: د.ن، ١٩٦٦) ص ٣١٣.

Aoife Duffy, "Legacies of British Colonial Violence: Viewing Kenyan Detention Camps through the Hanslope Disclosure", **Law and History Review** (May 2015), pp.13-14.

(٢) المستعمرة والمحمية اصطلاحان مختلفان متداخلان في كينيا، والفرق بين المحمية والمستعمرة ضئيل عمليًا، ولكن من النواحي القانونية تختلف المستعمرات عن المحميات، فالمحميات بصفة عامة تعد أقل مكانة وتحتاج إلى الحماية، أما المستعمرة فذات مستوى أعلى، وهي منطقة بريطانية تتبع إداريا وزارة المستعمرات البريطانية C.O، وسلطة الحاكم في مستعمرة التاج مطلقة، بينما يمارس التاج السلطة في المحمية، وهناك بعض المحميات تتبع وزارة المستعمرات C.O، والبعض الآخر يتبع وزارة الخارجية F.O. انظر: شوقي الجمل، عبدالله عبدالرازق، **دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر**(القاهرة:د.ن، ١٩٩٨) ص ٨٥-٨٦؛ محى الدين محمد مصلحي، **الاستعمار البريطاني في كينيا وتطور نظام الحكم فيها (١٩٢٣-١٩٥٣)، (ماجستير**: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٥) ص ١٢.

(٣) محمد عبدالغني سعودي، **إفريقيا دراسة مسحية للأقاليم** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢) ، ص ٢٠٠؛ نجم الدين السنوسي، "دور القبيلة في أفريقيا"، **مجلة قراءات أفريقية** (يونيو ٢٠١١) ، ص ٨٠.

(4) Marsh Z: **East Africa through Contemporary Records**, (London: Cambridge university press, 1961), P.183.

(٥) محمد إبراهيم الأسيوطى محمد: **كينيا الثائرة** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، كتب سياسية رقم ١٧٤ ، د.ت)، ص٢٨ ، ٢٩.

(6) **The New Encyclopedia Britannica**, Vol. 16, (Chicago, 1997) P.796.

(٧) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١، ط١، (بيروت: دار صادر، ١٤١٠هـ)، ص٦١١.

(8) Emilie Bourgeat, **Penality, Violence and Colonial Rule in Kenya (1930–1952)**, (University of Oxford,2014), P.25.

(9) Sarah Kinyanjui, "Restorative Justice in Traditional Pre-Colonial 'Criminal Justice Systems' in Kenya" **Tribal Law Journal**, Vol. 10 (2009-2010), P.1.

(10) David Killingray,"Punishment to Fit the Crime? Penal Policy and Practice in British Colonial Africa"in: F. Bernault (ed.), **A History of Prison and Confinement in Africa** (Portsmouth, 2003) ,P.101,107.

(11) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.130.

(12) **Ibid**,P.136.

(13) Paul Ocobock "Joy rides for juveniles: vagrant youth and colonial control in Nairobi, Kenya, 1901–52" **Social History** (2006) ,P.42, Emilie Bourgeat, Penality, **Op.cit ,** PP.151,152.

(14) Justin Willis,"Thieves, drunkards and vagrants: defining crime in colonial Mombasa, 1902–32" in D. M. Anderson and D. Killingray (eds), **Policing the Empire: Government, Authority and Control, 1830-1940**, (Manchester University Press, 1991) ,P.225.

(١٥) عبد الملك عُودة، **السياسة والحكم في أفريقيا** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٣)، ص ٢٣٢

(16) Isaac Tarus, **The Keiyo of Kenya during the early Colonial Period, 1902 — 1939**, (**Master**: University of Nairobi, 1994) ,P.98;

David Anderson, **Histories of The Hanged: The Dirty War in Kenya and The End - of Empire**, (London, 2013), p. 21

(١٧) جون هاتش، **تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية**، ترجمة عبد العليم السيد منسي (القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٩) ص ١٤٤

(١٨) عبد الغنى عبد الله خلف الله، **مستقبل أفريقيا السياسي**، (القاهرة: مؤسسة الطباعة الحديثة، ط٢، ١٩٦١) ص ٢٠٤؛ هيفاء أحمد يونس "النظام السياسي الكيني"، **مجلة دراسات دولية**، جامعة بغداد (٢٠٠٥) ، ص ١٢٥.

(19) **C.O**, Colonial Reports Annual: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate, **(ARSEPPKCP**) 1938, No. 1920, printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1939, PP.54,55.

(20) **C.O**, Colonial Reports Annual: Colony and Protectorate of Kenya**, (CRACPK), Report for** 1929, No. 1510 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1930, P.64 .

(21) David M. Anderson, "Policing, Prosecution and the Law in Colonial Kenya,1905-1939", in D. M. Anderson and D. Killingray (eds), **Policing the Empire: Government, Authority and Control, 1830-1940**, (Manchester University Press, 1991), PP.197,198.

(22) Justin Willis,"Thieves, drunkards and vagrants: defining crime in colonial Mombasa, 1902–32" in D. M. Anderson and D. Killingray (eds), **Policing the Empire: Government, Authority and Control, 1830-1940**, (Manchester University Press, 1991), P.221.

(23) **C.O**, Colonial Reports Annual: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate **(ARSEPPKCP),** Report for 1931, No. 1606 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1933, PP.49,50.

(24) Amed Galo Lopez, **Prisons and Freedom Papers: The Kenyan Experience of the Twentieth Century** (**Master**: University of California, Los Angeles,2021) ,P.10.

(25) Kinuthia S. M. **Child and Female Labour in Kiambu District 1902 - 1960** (**Master:** University of Nairobi 1990) ,PP.61,62, Emilie Bourgeat, Penality, Op.cit ,P.154.

(26) Kinuthia S. M, **Op.cit** ,P.61.

(27) **C.O**, Colonial Reports Annual: Colony and Protectorate of Kenya **(CRACPK)**, Report for1930, No. 1562 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London, 1932, P.26 .

(28) Opolot Okia, "Labor in Colonial Kenya after the Forced, Labor Convention, 1930–1963", **Springer Nature**, (2019), P.29.

(29) **C.O**, Colonial Reports Annual: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate **(ARSEPPKCP)**, Report for 1934, No. 1722 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1935,P.45.

(30) **C.O**, Colonial Reports Annual: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate **(ARSEPPKCP)**, Report for 1936, No. 1806 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1937, PP.53,54 .

(31) **C.O**, Colonial Reports Annual: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate **(ARSEPPKCP)**, Report for 1932, No. 1659 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1934 , P.41, Luise White, **The Comforts of Home Prostitution in Colonial Nairobi**, (The University of Chicago Press,1990) ,P.54.

(32) Paul Ocobock, "Joy rides for juveniles: vagrant youth and colonial control in Nairobi, Kenya, 1901–52" ,PP.41,48 .

(33) **Ibid**, PP.43,48 .

(34) John Ndungu Kungu, Babere Kerata Chacha, Peter Waweru,"The arceral Colony and entanglement of Gender: Theorizing Women Imprisonment in Kenya" **European Journal of Social Sciences Studies**, Volume 5 (2020) ,P.90.

(35) Stacey Hynd, "Murder and Mercy: Capital Punishment in Colonial Kenya, 1909-1956", **International Journal of African Historical Studies**, Vol. 45(2012),P.84.

(36) Emilie Bourgeat, **Op.cit**, PP.158,160.

(٣٧) رغيد هيثم منيب "جومو كينياتا حياته ودوره السياسي في كينيا ١٨٩٣– ١٩٧٨"، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، (٢٠١٩)، ص ١٠٦٨.

(38) Martin J. Wiener, **An Empire on Trial Race, Murder, and Justice under British Rule, 1870–1935**(Cambridge University Press,2009) ,P.210 .

C.O 533/418/2: Memorandum Re "Female Circumcision", From Chairman (Secretary of Church of Scotland Mission, Kikuyu, Kenya Colony), To (The Secretary of State for the Colonies, London), 1 December 1931.

(39) Emilie Bourgeat, **Op.cit** .P.161.

(40) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1938, No. 1920, P.54, Emilie Bourgeat, **Op.cit** , PP.162,163.

(41) Emilie Bourgeat, **Op.cit** .P.161.

(42) **C.O**, Colonial Reports Annual: Colony and Protectorate of Kenya**, (CRACPK)** Report for 1928, No. 1463 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1929,P.56.

(43) **C.O (CRACPK)**, Report for 1929, No. 1510, P.78

(44) Emilie Bourgeat, **Op.cit** .PP.148,149 .

(45) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1931, No. 1606, P.49;

C.O, Colonial Reports Annual: Colony and Protectorate of Kenya **(CRACPK)**, Report for 1922, No. 1188 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1924 ,P13.

(46) Justin Willis **Op.cit** ,P.222.

(47) Kinuthia S. M ,**Op.cit**, PP.61 ,62, Luise White, **Op.cit**, P.51.

(48) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1934, No. 1722, P.45.

(49) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1936, No. 1806 ,PP.53,54, **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1934, No. 1722,P.45.

(50) **C.O 533/395/6**: Message from A.C.C Parkinson (Colonial office, Downing Street, London), to Johnstone Kenyatta (The General Secretary of The Kikuyu Central Association, Nairobi, Kenya), 2nd January 1930.

(51) Justin Willis, **Op.cit**,P.225.

(52) Opolot Okia ,**Op.cit** ,PP.28,29.

(53) Justin Willis, **Op.cit** ,P.226.

(54) **C.O (CRACPK)**, Report for 1929, No. 1510, P.78.

(55) **C.O,** Colonial Reports Annual: Colony and Protectorate of Kenya, **(CRACPK)** Report for 1927, No. 1425 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1929 ,P.47 .

(56) **C.O**, Colonial Reports Annual: Colony and Protectorate of Kenya, **(CRACPK)** Report for 1923. No. 1227 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1924, P.21.

(57) **C.O (CRACPK)**, Report for 1930, No. 1562, P.40.

(58) David M. Anderson, "Policing, Prosecution and the Law in Colonial Kenya,1905-1939",P.194.

(59) **C.O (CRACPK)**, Report for 1929, No. 1510,P.79.

(60) **C.O (CRACPK)**, Report for 1930, No. 1562,P.54.

(61) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1938, No. 1920 ,PP.54,55.

(62) Paul Ocobock ,"Joy rides for juveniles: vagrant youth and colonial control in Nairobi, Kenya, 1901–52", P.42.

(63) Emilie Bourgeat ,**Op.cit**, PP .151,152

(64) David M. Anderson ,"Policing, Prosecution and the Law in Colonial Kenya,1905-1939" ,P.194.

(65) **C.O (CRACPK)**, Report for 1927, No. 1425,P.48.

(66) David M. Anderson, "Policing, Prosecution and the Law in Colonial Kenya,1905-1939" ,P.192.

(67) **C.O (CRACPK)**, Report for 1929, No. 1510,P.63.

(68) **C.O (CRACPK)**, Report for 1930 ,No. 1562, P.40.

(69) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1931, No. 1606,P.45.

(70) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1934, No. 1722, P.42.

(71) **C.O**, Colonial Reports Annual: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate, **(ARSEPPKCP)**, 1935, No. 1771 , printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1936,P.40.

(72) Paul Ocobock ,"Joy rides for juveniles: vagrant youth and colonial control in Nairobi, Kenya, 1901–52" ,P.47.

(73) Luise White ,**Op.cit ,**P.69.

(74) Justin Willis , **Op.cit** ,P.229.

(75) Paul Ocobock ,"Joy rides for juveniles: vagrant youth and colonial control in Nairobi, Kenya, 1901–52" ,PP.40,41.

(76) **Ibid** ,P.43.

(77) Paul Ocobock ,"Joy rides for juveniles: vagrant youth and colonial control in Nairobi, Kenya, 1901–52" ,P.48; David M. Anderson ,"Policing, Prosecution and the Law in Colonial Kenya,1905-1939" ,P.194.

(78) Paul Ocobock ,"Joy rides for juveniles: vagrant youth and colonial control in Nairobi, Kenya, 1901–52" ,P.49.

(79) **Ibid** ,P.50.

(80) John Ndungu Kungu,"The arceral Colony and entanglement of Gender:Theorizing Women Imprisonment in Kenya" ,P.90.

(81) Paul Ocobock ,"Joy rides for juveniles: vagrant youth and colonial control in Nairobi, Kenya, 1901–52" ,P.53.

(82) John Ndungu Kungu, Thomas Njiru Gichobi,"Nationalism, Pimping Laws and Local Geographies of Crime and Punishment in Colonial Kenya, 1895-1963", **IOSR Journal of Humanities and Social Science**, Vol. 26 (2021),P.21.

(83) Luise White, **Op.cit** ,P.51.

(84) Luise White, **Op.cit** ,PP.69,70.

(85 John Ndungu Kungu, Babere Kerata Chacha, **Op.cit** ,P.90.

(86) David Killingray ,"Punishment to Fit the Crime? Penal Policy and Practice in British Colonial Africa" ,P.110.

(87) **C.O (CRACPK)**, Report for 1929, No. 1510 ,P.64.

(88) Martin J. Wiener, **Op.cit ,**P.211.

(89) Martin J. Wiener, **Op.cit** ,P.194.

(90) Paul Swanepoel,"Colonial Judges, administrative officers and the Bushe Commission in Interwar Kenya and Tanganyika" **Fundamina**, Vol. 23(2017) ,PP.96,97.

(91) **C.O (CRACPK)**, Report for 1930, No. 1562,P.41; Paul Ocobock, **Coming of age in a colony, youthhood, lawlessness, and colonial authority in Kenya, 1898-1963** (**Ph**. Princeton University,2010),P.325.

(92) David M. Anderson, "Policing, Prosecution and the Law in Colonial Kenya,1905-1939" ,P.196, Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.47.

(93) **C.O (CRACPK)**, Report for 1927, No. 1425 ,P.47.

(94) **C.O (CRACPK)**, Report for 1928, No. 1463 ,P.56.

(95) **C.O (CRACPK)**, Report for 1929, No. 1510 ,P.63; **C.O (CRACPK)**, Report for1930, No. 1562 ,P.40.

(96) David M. Anderson, "Policing, Prosecution and the Law in Colonial Kenya,1905-1939" ,P.194.

(97) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.118 .

(98) Amed Galo Lopez, **Prisons and Freedom Papers: The Kenyan Experience of the Twentieth Century** (**Master**: University of California, Los Angeles,2021) , P.9.

(99) Amed Galo Lopez, **Op.cit** ,P.15.

(100) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.32; David M. Anderson and David Killingray,"Consent, coercion and colonial control policing the empire, 1830–1940" in D. M. Anderson and D. Killingray (eds), **Policing the Empire: Government, Authority and Control, 1830-1940**, (Manchester University Press, 1991),P.5.

(101) **C.O (CRACPK)**, Report for 1927, No. 1425,P.47.

(102) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,PP.27,33 .

(103) **C.O (CRACPK)**, Report for 1930, No. 1562, P.54.

(104) Stacey Hynd, "Murder and Mercy: Capital Punishment in Colonial Kenya, 1909-1956" ,PP.81,85.

(105) **C.O**, Colonial Reports Annual: Colony and Protectorate of Kenya **(CRACPK)**, Report for 1926, No. 1352 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1927 ,P.27;

David Killingray,"Punishment to Fit the Crime? Penal Policy and Practice in British Colonial Africa" ,P.110 .

(106) **C.O (CRACPK)**, Report for 1930, No. 1562, P.39.

(107) Stacey Hynd, "Murder and Mercy: Capital Punishment in Colonial Kenya, 1909-1956" ,P.93.

(108 Stacey Hynd, "Killing the condemned: the practice and process of capital punishment in British Africa, 1900–1950s" **Journal of African History**, (2008), PP.410,411.

(109) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1931, No. 1606 ,P.45.

(110 **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1932, No. 1659 ,P.42.

(111) **C.O,** Colonial Reports Annual: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate, **(ARSEPPKCP)** 1933, No. 1688 , printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1934, PP.41,43.

(112) Stacey Hynd,"Murder and Mercy: Capital Punishment in Colonial Kenya ,P.89.

(113) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1935, No. 1771 ,PP.39,42; Emilie Bourgeat, Penality, **Op.cit** ,P.27.

(114) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1936, No. 1806 ,P.47.

(115) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1937, No. 1858 ,PP.43,44.

(116) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for1938, No. 1920 ,P.49.

(117) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.172.

(118) Paul Ocobock, **Coming of age in a colony, youthhood, lawlessness, and colonial authority in Kenya, 1898-1963** ,PP.117,143; David Killingray,"Punishment to Fit the Crime? Penal Policy and Practice in British Colonial Africa" ,PP.107,109.

(119) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.190; Maxon, Robert M, Ofcansky, Thomas P: **Historical Dictionary of Kenya**, (USA: Rowman & Littlefield, 2014), p.41.

(120) Paul Ocobock, **Coming of age in a colony, youthhood, lawlessness, and colonial authority in Kenya, 1898-1963** ,PP.120,121.

(121) Paul Ocobock, "Joy rides for juveniles: vagrant youth and colonial control in Nairobi, Kenya, 1901–52" ,P.47.

(122) Paul Ocobock, **Coming of age in a colony, youthhood, lawlessness, and colonial authority in Kenya, 1898-1963** ,P.122.

(123) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.191.

(124) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1931, No. 1606 ,P.46.

(125) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1932, No. 1659 ,P.42.

(126) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1933, No. 1688, P.41.

(127) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1933, No. 1688, P.44.

(128) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1934, No. 1722, P.41.

(129) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1935, No. 1771, P.40.

(130) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1936, No. 1806, P.47.

(131) **C.O**,Colonial Reports Annual: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate **(ARSEPPKCP)**, 1937, No. 1858 ,printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,19٣٨,P.45.

(132) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1938, No. 1920, PP.50,54 .

(133) **C.O (CRACPK)**, Report for 1928, No. 1463 , P.69.

(134) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1931, No. 1606,P.51.

(135) **C.O (CRACPK)**, Report for 1928, No. 1463 , P.70.

(136 **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1931, No. 1606, P.46.

(137) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.57.

(138) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1932, No. 1659 ,PP.42.46.

(139) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1933, No. 1688 ,PP.41, 45.

(140) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1934, No. 1722. ,PP.41.43.

(141) Paul Ocobock, "Joy rides for juveniles: vagrant youth and colonial control in Nairobi, Kenya, 1901–52" ,P.46.

(142) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1935, No. 1771 ,P.40.

(143) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1936, No. 1806 ,P.47.

(144) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1937, No. 1858 ,P.45.

(145) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1938, No. 1920 ,P.50.

(146) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.29; **C.O (CRACPK)**, Report for 1930, No. 1562 ,P.56.

(147) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.130.

(148) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1935, No. 1771 ,P.43.

(149) Paul Ocobock, "Joy rides for juveniles: vagrant youth and colonial control in Nairobi, Kenya, 1901–52" ,P.51.

(150) Amed Galo Lopez, **Op.cit** ,P.12.

(151) David M. Anderson, "Policing, Prosecution and the Law in Colonial Kenya,1905-1939" ,P.198.

(152) **C.O (CRACPK)**, Report for 1929, No. 1510 ,P.64; **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1931, No. 1606 ,P.45.

(153) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1935, No. 1771 ,P.41.

(154) **CO.822/467**: Press Office Handcut No. 706, Nairobi, 12 November 1935; David M. Anderson, "Policing, Prosecution and the Law in Colonial Kenya,1905-1939" ,P.187.

(155) Justin Willis, **Op.cit** ,P.227.

(156) **C.O (CRACPK)**, Report for 1930, No. 1562 ,P.41.

(157) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1933, No. 1688, P.42.

(158) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1934, No. 1722,P.42.

(159) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1935, No. 1771, P.40.

(160) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1936, No. 1806,P.48.

(161) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1937, No. 1858, PP.45.46.

(162) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1938, No. 1920 ,PP.50.51.

(163) David M. Anderson, "Policing, Prosecution and the Law in Colonial Kenya,1905-1939" ,P.193.

(164) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1931, No. 1606 ,P.44.

(165) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.31.

(166) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1931, No. 1606 ,P.44; **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1938, No. 1920 ,P.49.

(167) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.29, **The Official Gazette of The Colony of Kenya and The East Africa Protectorate**, Vol 32- NO.10 Nairobi, March 11,1930 ,P.321.

(168) **The Official Gazette of The Colony of Kenya and The East Africa Protectorate**, Vol 22 --No 729 Nairobi, September 1, 1920 ,P.816.

(169) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1931, No. 1606 ,P.44.

(170) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1932, No. 1659 ,P.٤٠

(171) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1933 No. 1688 ,P.٤٠

(172) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1938, No. 1920 ,P.49.

(173) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1931, No. 1606 ,P.44; **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1932, No. 1659 ,P.46.

(174) **C.O (CRACPK)**, Report for 1930, No. 1562 ,P.55 .

(175) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.96.

(176) Amed Galo Lopez, **Op.cit** ,PP.1,11.

(177) **C.O (CRACPK)**, Report for 1929, No. 1510 ,P.65.

(178) **C.O 533/379/E207**, The Annual Report for the Administration of Prisons in Kenya, 1927 ,P.17.

(179) **C.O (CRACPK)**, Report for 1930, No. 1562 ,P.55.

(180) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1931, No. 1606 ,P.47.

(181) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1932, No. 1659 ,P.43.

(182) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1933, No. 1688 ,PP.42,43.

(183) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1934, No. 1722 ,P.42.

(184) Florence Bernault "The Shadow of Rule: Colonial Power and Modern Punishment in Africa" in F. Dikötter and I. Brown (eds), **Cultures of Confinement: A History of the Prison in Africa, Asia and Latin America**, (London: Hurst & Company, 2007) , P.65.

(185) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1935, No. 1771 ,P.42.

(186) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1936, No. 1806 ,P.49.

(187) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.60, David Killingray ,"Punishment to Fit the Crime? Penal Policy and Practice in British Colonial Africa" ,P.104.

(188) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1937, No. 1858 ,P.46.

(189) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1938, No. 1920 ,PP.51,53.

(190) Paul Ocobock, **Coming of age in a colony, youthhood, lawlessness, and colonial authority in Kenya, 1898-1963** ,PP.164,165.

(191) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.247.

(192) Florence Bernault, "The Shadow of Rule: Colonial Power and Modern Punishment in Africa" ,PP.71,72.

(193) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1931, No. 1606 ,P.48.

(194) **C.O (CRACPK)**, Report for 1929, No. 1510 ,P.65.

(195) **C.O (CRACPK)**, Report for 1930, No. 1562 ,P.42.

(196) **C.O (CRACPK)**, Report for 1927, No. 1425 ,P.48.

(197) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1937, No. 1858 ,P.48.

(198) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.41.

(199) **Ibid** ,P.56.

(200) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1938, No. 1920 ,PP.52,53.

(201) **C.O (CRACPK)**, Report for 1930, No. 1562 , P.42; **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1932, No. 1659. PP.43,44.

(202) **C.O (CRACPK)**, Report for 1930, No. 1562 , P.42; **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1932, No. 1659. PP.43,44.

(203) Paul Ocobock ,**Coming of age in a colony, youthhood, lawlessness, and colonial authority in Kenya, 1898-1963** ,PP.157,158.

(204) **C.O 533/379/E207,** The Annual Report for the Administration of Prisons in Kenya, 1927 ,P.70.

(205) Amed Galo Lopez, **Op.cit** ,P.18.

(206) Emilie Bourgeat, **Op.cit** ,P.86.

(207) **C.O (CRACPK)**, Report for 1927, No. 1425 ,P.48.

C.O 533/379/E207, The Annual Report for the Administration of Prisons in Kenya, 1927 ,P.13.

(208) **C.O (CRACPK)**, Report for 1928, No. 1463 ,P.56.

(209) **C.O (CRACPK)**, Report for 1929, No. 1510 ,P.65.

(210) **C.O (CRACPK)**, Report for 1930, No. 1562 ,P.42.

(211) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1931, No. 1606 ,P.47.

(212) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1932, No. 1659 ,P.43.

(213) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1933, No. 1688 ,P.43.

(214) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1934, No. 1722 ,P.42.

(215) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1935, No. 1771 ,P.42.

(216) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1936, No. 1806 ,P.50.

(217) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1937, No. 1858 ,P.47.

(218) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1938, No. 1920 ,P.52.

(219) Kinuthia S. M, **Op.cit**, PP.61,62.

(220) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1934, No. 1722, P.45 ;

Justin Willis,"Thieves, drunkards and vagrants: defining crime in colonial Mombasa, 1902–32" in D. M. Anderson and D. Killingray (eds), **Policing the Empire: Government, Authority and Control, 1830-1940**, (Manchester University Press, 1991), P.222.

(221) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1931, No. 1606, P.51.

(222) Emilie Bourgeat, Penality, **Op.cit** ,P.47.

(223) **C.O (CRACPK)**, Report for 1927, No. 1425 ,P.47; **C.O (CRACPK)**, Report for 1928, No. 1463. ,P.56.

(224) **C.O (CRACPK)**, Report for 1930, No. 1562 ,P.40.

(225) David M. Anderson, "Policing, Prosecution and the Law in Colonial Kenya,1905-1939" ,P.194.

(226) Paul Ocobock, "Joy rides for juveniles: vagrant youth and colonial control in Nairobi, Kenya, 1901–52" ,P.43.

(227) John Ndungu Kungu, Babere Kerata Chacha, Peter Waweru,"The arceral Colony and entanglement of Gender: Theorizing Women Imprisonment in Kenya" **European Journal of Social Sciences Studies**, (2020). ,P.90.

(228) Paul Ocobock, "Joy rides for juveniles: vagrant youth and colonial control in Nairobi, Kenya, 1901–52" ,P.42.

(229) Justin Willis, **Op.cit** ,P.226.

(230) David M. Anderson, "Policing, Prosecution and the Law in Colonial Kenya,1905-1939" ,P.194.

(٢٣١) وفاء محمد عبد الظاهر، **الإرساليات التبشيرية في كينيا ١٩٢٠-١٩٦٣**، (**ماجستير**: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٥) ص١٢٩.

(٢٣٢) رغيد هيثم منيب، "جومو كينياتا حياته ودوره السياسي في كينيا ١٨٩٣- ١٩٧٨"، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، (٢٠١٩) ، ص ١٠٥٨.

(233) Kinuthia S. M. **Op.cit**, pp.96, 97.

(234) **C.O 533/418/2**: Memorandum Re "Female Circumcision", From Chairman (Secretary of Church of Scotland Mission, Kikuyu, Kenya Colony), To (The Secretary of State for the Colonies, London), 1 December 1931, Appendix 3:The kikuyu Central Association.

(235) Martin J. Wiener, **Op.cit** ,P.210.

(236) **C.O 533 395**. Kenya. No 375. Confidential Governor, c Deputy to Lord Duke, 25th June 1923.

(٢٣٧) وفاء محمد عبد الظاهر، **مرجع سابق**،ص١٣٠.

(238) Emilie Bourgeat, Penality, **Op.cit** ,P.206.

(239) Paul Ocobock, "Joy rides for juveniles: vagrant youth and colonial control in Nairobi, Kenya, 1901–52" ,P.42.

(240) **C.O (CRACPK)**, Report for 1930, No. 1562. ,P.54.

(241) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1932, No. 1659 ,P.47; Mukaru Nganga, **A Political History of Murang A District, 1900-1970 A Study of Society And Politics**, (**Master:** University Of Nairobi,1978) ,P.38.

(242) Winston Spencer Churchill, My African Journey (Toronto, William Briggs 1909) p.38

(243) Amed Galo Lopez, **Op.cit** ,P.24.

(244) Emilie Bourgeat, Penality, **Op.cit** ,P.161.

(245) **C.O (CRACPK)**, Report for 1928, No. 1463,p.56.

(246) David Killingray,"Punishment to Fit the Crime? Penal Policy and Practice in British Colonial Africa", p.100.

(247) Emilie Bourgeat, **Op.cit,** pp. 228- 230.

(248) Emilie Bourgeat, **Op.cit,** pp. 228- 230.

(249) David M. Anderson, "Policing, Prosecution and the Law in Colonial Kenya,1905-1939", p. 184.

(250) **Ibid**, p. 183.

(251) Paul Ocobock "Joy rides for juveniles: vagrant youth and colonial control in Nairobi, Kenya, 1901–52", p. 49.

(252) **C.O (ARSEPPKCP)**, Report for 1934, No. 1722, p.43.

(253) Emilie Bourgeat, **Op.cit**, p.32.

(254) David Killingray,"Punishment to Fit the Crime? Penal Policy and Practice in British Colonial Africa", pp. 97-98.

(255) David M. Anderson, "Policing, Prosecution and the Law in Colonial Kenya,1905-1939", pp.190-191.

(256) Emilie Bourgeat, Op.cit, p.26.

(257) David Killingray,"Punishment to Fit the Crime, p.99.

(258) Emilie Bourgeat, **Op.cit**, p.28; Paul Swanepoel, **Op.cit**, p.91.

(259) Emilie Bourgeat, **Op.cit**, P.35.

(260) Paul Swanepoel, **Op.cit**, p. 106.

(261) **Ibid**, p. 90.

(262) Martin J. Wiener, **Op.cit**, pp.193-194.

(263) Martin J. Wiener, **Op.cit**, pp.212-213.

(264) Emilie Bourgeat, **Op.cit**, p.207-210.

(265) Paul Swanepoel, **Op.cit**, pp. 96-97.

(266) Makurni Mwagiru, **Law, Morals and the Individual in Kenya** (**L L. B. Degree**, Nairobi University, 1980) p. 60-61.

(267) Emilie Bourgeat, **Op.cit**, p.214.

ثبت المصادر والمراجع

أولًا– وثائق وزارة المستعمرات البريطانية ("C.O"Colonial Office"):

- **C.O**, Colonial Reports Annual: Colony and Protectorate of Kenya, Report for 1922, No. 1188 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1924.
- **C.O 533 395**. Kenya. No 375. Confidential Governor, c Deputy to Lord Duke, 25th June 1923.
- **C.O**, Colonial Reports Annual: Colony and Protectorate of Kenya, Report for 1923. No. 1227 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1924.

- **C.O**, Colonial Reports Annual: Colony and Protectorate of Kenya, Report for 1926, No. 1352 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1927.
- **C.O 533/379/E207**, The Annual Report for the Administration of Prisons in Kenya, 1927.
- **C.O,** Colonial Reports Annual: Colony and Protectorate of Kenya, Report for 1927, No. 1425 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1929 .
- **C.O**, Colonial Reports Annual: Colony and Protectorate of Kenya**,** Report for 1928, No. 1463 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1929.
- **C.O**, Colonial Reports Annual: Colony and Protectorate of Kenya**,** Report for 1929, No. 1510 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1930 .
- **C.O 533/395/6**: Message from A.C.C Parkinson (Colonial office, Downing Street, London), to Johnstone Kenyatta (The General Secretary of The Kikuyu Central Association, Nairobi, Kenya), 2nd January 1930.
- **C.O**, Colonial Reports Annual: Colony and Protectorate of Kenya, Report for1930, No. 1562 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London, 1932 .
- **C.O 533/418/2**: Memorandum Re "Female Circumcision", From Chairman (Secretary of Church of Scotland Mission, Kikuyu, Kenya Colony), To (The Secretary of State for the Colonies, London), 1 December 1931.
- **C.O**, Colonial Reports Annual: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate**,** Report for 1931, No. 1606 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1933.
- **C.O**, Colonial Reports Annual: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate, Report for

1932, No. 1659 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1934.

- **C.O,** Colonial Reports Annual: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate, 1933, No. 1688 ,printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1934.
- **C.O**, Colonial Reports Annual: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate, Report for 1934, No. 1722 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1935.
- **C.O**, Colonial Reports Annual: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate, 1935, No. 1771 ,printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1936.
- **CO.822/467**: Press Office Handcut No. 706, Nairobi, 12 November 1935.
- **C.O**, Colonial Reports Annual: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate, Report for 1936, No. 1806 printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1937 .
- **C.O**, Colonial Reports Annual: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate, 1937, No. 1858, printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1938.
- **C.O**, Colonial Reports Annual: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Kenya Colony and Protectorate, 1938, No. 1920, printed and published by His Majesty's Stationery Office, London,1939.
- **The Official Gazette of The Colony of Kenya and The East Africa Protectorate**, Vol 32- NO.10 Nairobi, March 11,1930.

- **The Official Gazette of The Colony of Kenya and The East Africa Protectorate**, Vol 22 --No 729 Nairobi, September 1, 1920.

ثانيًا- المراجع:

١- المراجع العربية والمترجمة:

- ابن منظور، **لسان العرب**، ج١، ط١، (بيروت: دار صادر، ١٤١٠هـ).

- جون هاتش، **تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية**، ترجمة عبد العليم السيد منسي (القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٩).

- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر** (القاهرة: د.ن، ١٩٦٦).

- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، **دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر** (القاهرة: د.ن، ١٩٩٨)

- عبد الغنى عبد الله خلف الله، **مستقبل أفريقيا السياسي**، (القاهرة: مؤسسة الطباعة الحديثة، ط٢، ١٩٦١).

- عبد الملك عُودة، **الساسة والحكم في أفريقيا** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٣).

- إبراهيم الأسيوطى محمد: كينيا الثائرة (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، كتب سياسية رقم ١٧٤ ، د.ت).

- محمد عبد الغني سعودي، **إفريقيا دراسة مسحية للأقاليم** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢)

٢- المراجع الأجنبية:

- D. M. Anderson and D. Killingray (eds), **Policing the Empire: Government, Authority and Control, 1830-1940**, (Manchester University Press, 1991).
- David Anderson, **Histories of The Hanged: The Dirty War in Kenya and The End - of Empire**, (London, 2013).

- Emilie Bourgeat, **Penality, Violence and Colonial Rule in Kenya (1930–1952)**, (University of Oxford,2014).
- F. Bernault (ed.), **A History of Prison and Confinement in Africa** (Portsmouth, 2003).
- F. Dikötter and I. Brown (eds), **Cultures of Confinement: A History of the Prison in Africa, Asia and Latin America**, (London: Hurst & Company, 2007).
- Luise White, **The Comforts of Home Prostitution in Colonial Nairobi**, (The University of Chicago Press,1990).
- Marsh Z: **East Africa through Contemporary Records**, (London: Cambridge university press, 1961)
- Martin J. Wiener, **An Empire on Trial Race, Murder, and Justice under British Rule, 1870–1935**(Cambridge University Press,2009) .

ثالثًا ـ المقالات:

١–مقالات باللغة العربية:

- رغيد هيثم منيب "جومو كينياتا حياته ودوره السياسي في كينيا ١٨٩٣– ١٩٧٨"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، (٢٠١٩).

- نجم الدين السنوسي، "دور القبيلة في أفريقيا"، مجلة قراءات أفريقية (يونيو ٢٠١١).

- هيفاء أحمد يونس "النظام السياسي الكيني"، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد (٢٠٠٥).

٢– مقالات باللغة الإنجليزية:

- Aoife Duffy, "Legacies of British Colonial Violence: Viewing Kenyan Detention Camps through the Hanslope Disclosure", **Law and History Review** (May 2015).

- David Killingray,"Punishment to Fit the Crime? Penal Policy and Practice in British Colonial Africa"in: F. Bernault (ed.), **A History of Prison and Confinement in Africa** (Portsmouth, 2003).
- David M. Anderson and David Killingray,"Consent, coercion and colonial control policing the empire, 1830–1940" in D. M. Anderson and D. Killingray (eds), **Policing the Empire: Government, Authority and Control, 1830-1940**, (Manchester University Press, 1991).
- David M. Anderson, "Policing, Prosecution and the Law in Colonial Kenya,1905-1939", in D. M. Anderson and D. Killingray (eds), **Policing the Empire: Government, Authority and Control, 1830-1940**, (Manchester University Press, 1991).
- Florence Bernault "The Shadow of Rule: Colonial Power and Modern Punishment in Africa" in F. Dikötter and I. Brown (eds), **Cultures of Confinement: A History of the Prison in Africa, Asia and Latin America**, (London: Hurst & Company, 2007).
- John Ndungu Kungu, Babere Kerata Chacha, Peter Waweru, "The arceral Colony and entanglement of Gender: Theorizing Women Imprisonment in Kenya" **European Journal of Social Sciences Studies**, Volume 5 (2020).
- John Ndungu Kungu, Thomas Njiru Gichobi,"Nationalism, Pimping Laws and Local Geographies of Crime and Punishment in Colonial Kenya, 1895-1963", **IOSR Journal of Humanities and Social Science**, Vol. 26 (2021).
- Justin Willis, "Thieves, drunkards and vagrants: defining crime in colonial Mombasa, 1902–32" in D. M. Anderson and D. Killingray (eds), **Policing the Empire: Government, Authority and Control, 1830-1940**, (Manchester University Press, 1991).
- Opolot Okia, "Labor in Colonial Kenya after the Forced, Labor Convention, 1930–1963", **Springer Nature**, (2019).
- Paul Ocobock "Joy rides for juveniles: vagrant youth and colonial control in Nairobi, Kenya, 1901–52" **Social History** (2006).
- Paul Swanepoel, "Colonial Judges, administrative officers and the Bushe Commission in Interwar Kenya and Tanganyika" **Fundamina**, Vol. 23(2017).

- Sarah Kinyanjui, "Restorative Justice in Traditional Pre-Colonial 'Criminal Justice Systems' in Kenya" **Tribal Law Journal**, Vol. 10 (2009-2010).
- Stacey Hynd, "Killing the condemned: the practice and process of capital punishment in British Africa, 1900–1950s" **Journal of African History**, (2008)
- Stacey Hynd, "Murder and Mercy: Capital Punishment in Colonial Kenya, 1909-1956", **International Journal of African Historical Studies**, Vol. 45(2012).
- Winston Spencer Churchill, My African Journey (Toronto, William Briggs 1909).

رابعًا ـ الرسائل العلمية:

١ـ الرسائل باللغة العربية:

- محى الدين محمد مصلحي، **الاستعمار البريطاني في كينيا وتطور نظام الحكم فيها (١٩٢٣-١٩٥٣)، (ماجستير**: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٥).

- وفاء محمد عبد الظاهر، **الإرساليات التبشيرية في كينيا ١٩٢٠-١٩٦٣**، (**ماجستير**: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٥).

٢ـ الرسائل باللغة الإنجليزية:

- Amed Galo Lopez, **Prisons and Freedom Papers: The Kenyan Experience of the Twentieth Century** (**Master**: University of California, Los Angeles,2021).
- Isaac Tarus, **The Keiyo of Kenya during the early Colonial Period, 1902 - 1939**, (**Master**: University of Nairobi, 1994).
- Kinuthia S. M. **Child and Female Labour in Kiambu District 1902 - 1960** (**Master:** University of Nairobi 1990).
- Makurni Mwagiru, **Law, Morals and the Individual in Kenya** (**L L. B. Degree**, Nairobi University, 1980).
- Mukaru Nganga, **A Political History of Murang A District, 1900-1970 A Study of Society And Politics**, (**Master:** University Of Nairobi,1978).
- Paul Ocobock, **Coming of age in a colony, youthhood, lawlessness, and colonial authority in Kenya, 1898-1963** (**Ph**. Princeton University,2010).

خامسًا– قواميس وموسوعات:

- Robert M, Ofcansky, Thomas P: **Historical Dictionary of Kenya**, (USA: Rowman & Littlefield, 2014).
- **The New Encyclopedia Britannica**, Vol. 16, (Chicago, 1997).